

حسني الوحيشي الصادق

منشورات صحيفة



قضية لوحشي



بين السياسة
والقانون

مقاربة لوكريج بين السياسة والقانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا
لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل ¹⁷³ فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
واتبعوا رفوان الله والله ذو فضل عظيم ¹⁷⁴

مَدَقَّ اللَّهُ الْعَظِيمِ

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لصحيفة الجماهيرية



إلى ارواح الشهداء من بني وطني
الذين سقطوا نتيجة للحصار الجائر الذي فرضه
الغرب الصليبي من خلال قرارات مجلس الأمن
الظالم .
أهدى هذا العمل المتواضع إسهاماً في إيضاح
الحقيقة للرأي العام العالمي ووضع حد للظلم
والاستبداد .

الفهرس

13	المقدمة .
17	<u>الفصل الاول : الجوانب السياسية للقضية . .</u>
	المبحث الاول - الجذور التاريخية للعلاقات الليبية الامريكية من العام
19	1969 . 1996
32	المبحث الثاني - هل المتهم ليبيا كدولة أم رعاياها .
36	المبحث الثالث - ارهاب الدولة المنظم .
41	<u>الفصل الثاني : الجوانب القانونية للقضية . .</u>
45	المبحث الاول - موقف القانون الدولي من القضية .
47	المبحث الثاني - موقف مجلس الامن من القضية .
52	المبحث الثالث - اتفاقية مونتريال بشأن قمع الاعتداء على سلامة الطيران المدني .
60	المبحث الرابع - موقف محكمة العدل الدولية من القضية .
65	<u>الفصل الثالث : موقف القانون الليبي من القضية . .</u>
70	المبحث الاول - الاجراءات التي اتخذتها سلطات التحقيق الليبية .
73	المبحث الثاني - المبادرات الليبية لحل المشكلة .
75	المبحث الثالث - الحل العلمى للمشكلة الليبية الغربية « قضية لوكربي »
81	الخاتمة .
85	ملحق ميثاق «مونتريال» ضد التخريب .
97	المراجع .

مقدمة

ان السياسة الدولية عبر الحقبة التاريخية الماضية التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية افرزت جملة من المفاهيم والقيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العلاقات الدولية وكان من جملة تلك النتائج التي تمخضت عن تجربة مريرة وقاسية اعقاب الحربين العالميتين من منتصر في الحرب يزهو بنشوة الانتصار ومهزوم في الحرب يشعر بالخسرة والألم الى بروز منظمات دولية تضمند الجراح وتبعث الامل في النفوس لدى المقيهورين والمستبعدين .

وكان في مقدمة هذه المنظمات هيئة الامم المتحدة والاجهزة المتفرعة عنها مثل مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية وغيرهما من الاجهزة والمنظمات التي جاءت بشيرا للانسانية بإقامة مجتمع انساني تسوده اخبة والإخاء وترفرف عليه اعلام الحرية والسعادة .

ورغم كل المبادئ التي بشرت بها تلك المنظمات الدولية إلا أن روح العدوان لم تنته لدى الانسان المغرور بعوامل القوة النووية والهيدروجينية والاساطيل والقاذفات النفاثة سريعة الحركة ومن اجل الحصول على اكبر قدر من مناطق النفوذ والاستحواذ على اكبر قدر من ثروات الشعوب وفرض ثقافة وانماط حياته على الآخرين ولذلك تفجرت الصراعات الدولية من جديد وبشكل جديد واتخذ سبيله الى ذلك عن طريق الدعوات الايديولوجية تارة وعن طريق النفوذ الاقتصادي تارة اخرى بواسطة الشركات الكبرى والشركات العابرة للقوميات ونتيجة لذلك ظهر مايسمى بالحرب الباردة بين المعسكرين

اللذين برزا في اعقاب الحرب العالمية الثانية وهو الاتحاد السوفيتي وما يمثله من ايديولوجية .

والعسكر الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية حامية الرأسمالية او المذهب الحر فى مواجهة الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو اللذان كانا يتصارعان على مناطق النفوذ والحصول على اكبر قدر من الثروات وكانت الفريسة المتصارع عليها هى شعوب العالم الثالث وفى مقدمتها وطننا العربى الذى تكالبت عليه قوى الشر من كل حذب وصوب تستهدف ضرب مقوماته الحضارية والثقافية وتدمير مقدساته وحرماته وإزاء هذا التحدى الضارى راح ضحية لهذه القوى الكبرى عديمة الاخلاق والانسانية فتارة يتجه الى المعسكر الاشتراكى وتارة يتجه الى المعسكر الغربى والملتجئ اليهما كاختفى من الرمضاء بالنار .

فالكل يريد ان يسيطر على هذا الوطن والكل يريد ان يفرض ثقافته ومعتقداته وسلب هذه الامة قيمها الحضارية والثقافية ويحول دون تحقيق مشروعاتها القومية فتبددت ثرواتها ودفعت فلذات اكبادها فداء لشرف وكرامة هذه الامة وكان لزاماً عليها ان تناور بين هذا وذاك من اجل وحدتها وتحقيق نهضتها .

ولكن كل ذلك كان يتم فى ظل التوازن الدولى او ما يسمى بالقطبية الثنائية اما اليوم وقد انهار الاتحاد السوفيتي وانحل حلف وارسو فلم يبق سوى قطب واحد يدير العالم وفق سيادة قانون القوة ومن هنا بدأت مرحلة جديدة هى مايسمى «بالنظام العالمى الجديد» وهى مرحلة استعمار جديد فى ثوب جديد تحت شعار «الشرعية الدولية» وفى ظل هذه المتغيرات الدولية واختلال التوازن الدولى

- بدأت مرحلة جديدة هي ما يعرف بتصفية الحسابات السابقة .
وكان من بين هذه الحسابات تصفية ملف كبير يتعلق بالعلاقات
الليبية الامريكية وهو ملئ بالعديد من القضايا المتراكمة عبر قرنين
من الزمان ووجدوا فرصة له في ظل هذه المتغيرات الدولية .
خاصة وان ليبيا تمتاز بالعديد من الميزات الهامة التي تجعلها محل
اطماع الدول الكبرى وفي مقدمتها :
- 1- موقعها الجغرافي الذي يطل على حوض البحر الابيض المتوسط
بساحل يبلغ طوله 2000 ألفا كيلومتر في مواجهة سواحل
الدول الغربية .
 - 2- موقعها المتميز الذي يربط مشرق الوطن العربي بمغربه .
 - 3- الثروة النفطية الكبيرة التي تعتبر مصدراً مهماً للمصانع
الغربية والآلة الحربية .
 - 4- موقعها بالنسبة للدول الافريقية المجاورة وخاصة وسط افريقيا .
 - 5- وجود نظام قومي وثورى يشكل عامل رفض لسياسة الغرب
الاستعمارية . (1)
- كل هذه المعطيات كانت وراء الفرية المفتعلة «ما يسمى بقضية
لوكربي»

(1) قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي . تأليف مجموعة من الباحثين النسر . مركز دراسات العالم
الاسلامي ص 228 .

الفصل الأول

الجوانب السياسية للقضية

المبحث الأول

الجذور التاريخية للعلاقات الليبية الامريكية من 1996.69

إن العلاقات الليبية الامريكية لها جذور تاريخية وان امريكا الدولة الحديثة العهد والتي لم يمض على ولادتها اكثر من مائتي سنة لديها عقدة تاريخية تجاه ليبيا العربية الدولة الصغيرة .

ففي اول عهد ولادة الولايات المتحدة الامريكية كدولة بعد استقلالها عن بريطانيا كانت اول مواجهة حربية لها في التاريخ مع الشعب الليبي وكانت اول معركة لها سنة 1801 ف في حوض البحر المتوسط ففي شهر مايو 1784 ف الف الكونجرس لجنة خاصة للتفاوض مع دول شمال افريقيا وكانت اللجنة تتألف من « بنيامين فرانكلين ، جون ادامس ، توماس جيفرسون » وكلهم تولوا الرئاسة في امريكا فيما بعد وفي عام 1786 فتوصلت اللجنة الى اتفاق مع المغرب تدفع بموجبه الولايات المتحدة عدة آلاف من الدولارات رسوماً للمغرب مقابل حماية سفنها التجارية من القراصنة إلا انها فشلت في عقد مثل هذه الاتفاقية مع ليبيا والجزائر ولقد اقترح ادامس زيادة الرسوم ولكن جيفرسون اقترح تشكيل قوة عسكرية بالمبلغ نفسه تتولى مهمة الدفاع عن السفن الامريكية .

وفي يناير 1791 ف اقرت لجنة الكونجرس الخاصة بقضايا التجارة في البحر المتوسط تكوين القوة البحرية العسكرية عملاً باقتراح جيفرسون للحكومة الامريكية والذي كان يشغل منصب وزير

الخارجية وفي مارس 1794 ف اجاز الكونغرس للحكومة اعداد 6 سفن حربية لاستعمالها ضد ليبيا والجزائر .

وهكذا انشئ الاسطول الاول الامريكى والذي يعرف اليوم بالاسطول السادس فى البحر المتوسط نسبة الى السفن الست .
وفي 7 نوفمبر 1796 ف تم التوصل الي اتفاق مع ليبيا تدفع بموجبه الولايات المتحدة الامريكية لليبيا 56 ألف دولار ولكن بعد اكتمال بناء السفن نكثت الولايات المتحدة الامريكية الاتفاقية فاعترضت دول شمال افريقيا .

وفي عام 1801 ف اعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحرب على ليبيا وكان ذلك أول إعلان حرب يصدر عنها بعد استقلالها عن بريطانيا والتي استمرت الى عام 1805 ف حيث تم أسر السفينة الامريكية فيلادلفيا وجرها الى ميناء طرابلس .

ورغم الهزيمة التي منيت بها امريكا واسطولها الا انها اعتبرت هذه العملية انتصاراً مشرفاً لبحريتها ومنذ ذلك التاريخ والنشيد القومى الخاص بالقوات البحرية الامريكية الذى يتغنى به جنودها يومياً يحتوى فقرة تشيد بالانتصار على ليبيا .

وذلك النشيد ادى الى ان تكون ليبيا دائماً فى وعى الجنود الامريكيين عدواً بغيضاً يجب القضاء عليه وتدميره بالاضافة الى العوامل التى تشكل لدى رجل الغرب الحققد والاحتقار والازدراء اتجاه الشعب العربى والامة الاسلامية كافة . (1) (2)

هذا ولقد اشتدت حدة الصراع والحققد تجاه ليبيا منذ قيام ثورة

1- مركز دراسات العالم الاسلامى - حادثة لوكيرى وثائق وتحليلات .

2- العلاقات الليبية الامريكية 1940 - 1982 ف . تأليف ... د عوض عثمان ص 153 .

الفاغ من سبتمبر عام 1969، وذلك من خلال سلسلة من الاحداث وذلك وفق تاريخ ترتيبي وتصاعدي على النحو التالي :

- 1- الكانون 1969 ف بدء المفاوضات لاجلاء القواعد الامريكية عن التراب الليبي .
- 2- الصيف 1971 ف امريكا تسلم قاعدة ولس الجنوبية الى ليبيا وانهاء 25 عاماً من الوجود العسكري .
- 3- الصيف 1970 ف والنوار 1974 ف ليبيا تؤم شركات النفط الاجنبية ومن بينها الشركات الامريكية .
- 4- 5 النوار 1972 ف السفير الامريكي في ليبيا يصدق على الغاء جميع الموائيق والمعاهدات والاتفاقيات التي وقعت بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا اثناء الحكم الملكي السنوسي .
- 5- 4 أغسطس 1972 ف استقالة سفير الولايات المتحدة الامريكية في طرابلس بناء على طلب من الحكومة الليبية ويتم تخفيض عدد العاملين بالسفارة الامريكية الى 15 شخصاً فقط .
- 6- 3 الطير 1973 ف سلاح الطيران الليبي يسقط طائرة امريكية مقاتلة اثناء اختراقها الاجواء الاقليمية .
- 7- 8 الصيف 1973 ف السلطات الليبية تمنع الدبلوماسي التابع للولايات المتحدة الامريكية «كارل ماردن» السكرتير الأول في السفارة الامريكية في طرابلس من دخول البلاد لعدم وجود الترجمة العربية لجواز سفره والتي اشترطتها ليبيا لجميع المسافرين اليها وقد اتهمت ليبيا سلاح الجو الامريكي باختراق مجالها الجوي لمسافة 100 ميل وبدأت الولايات المتحدة الامريكية في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا .

8-9 أكتوبر 1973 ف ليبيا تعلن ان خليج سرت يعتبر مياهاً
اقليمية ليبية .

9-26 أكتوبر 1973 ف ليبيا توقف جميع عمليات ضخ النفط
الى الولايات المتحدة الامريكية بسبب تأييدها لاسرائيل فى حرب
اكتوبر .

10-اين النار 1974 ف اوقفت الولايات المتحدة الامريكية تسليم
ليبيا ثمانى طائرات «س-130» برغم دفع ثمنها فى اين النار من
العام نفسه واعتبرت وزارة الدفاع اسم ليبيا من الاعداء للولايات
المتحدة الامريكية .

11-1 الطير 1974 ف ليبيا ترفض المشاركة فى تخفيض الحظر
على بيع النفط الى الولايات المتحدة الامريكية .

12-5 الطير 1974 ف ليبيا تؤم 3 شركات نفط للولايات المتحدة
الامريكية كرد على رسالة الرئيس الامريكي تكون بمناسبة انعقاد
مؤتمر الدول المستهلكة للنفط فى واشنطن والتي اعتبرتها ليبيا رسالة
استفزازية .

13-22 نوفمبر 1974 ف اعتراف الادارة الامريكية بإيقاف عملية
تسليم 8 طائرات نقل امريكية من طراز 130 والتي كانت ليبيا قد
اشترتها ودفعت ثمنها وبررت الادارة الامريكية ذلك العمل بسوء
العلاقات الثنائية بين الطرفين .

14-5 اين النار 1975 ف ليبيا توقف مقاطعة بيع النفط للولايات
المتحدة الامريكية

15-31 اين النار 1975 ف الحفاظ على استمرار العلاقات
التجارية للولايات المتحدة الامريكية مع ليبيا على ان يتم تقويم سياسة

الولايات المتحدة الامريكية تجاه ليبيا عن طريق وزير الخارجية .
16- 29 اغسطس 1975 ف الادارة الامريكية تعلم ليبيا بأنها قد
اصدرت تعليماتها الى الشركات الامريكية بمنع تصدير المعدات
الاستراتيجية المهمة الى ليبيا وعدم تدرب الليبيين على بعض انواع
الطائرات .

17- اين النار 1977 ف تقطع ادارة كاسرتر الجديدة العلاقات
السياسية مع ليبيا وتعلن مقاطعة ليبيا في بيع الطائرات بالرغم من
وجود اتفاقيات والتزامات قانونية بالخصوص وتتهم ليبيا بالمشاركة
في الارهاب العالمى .

18- تضع وزارة الدفاع الامريكية ليبيا ضمن قائمة الاعداء الاقوياء
للولايات المتحدة الامريكية 4 النوار 1977 ف .

19- 1978 ف بدأت الولايات المتحدة الامريكية حرباً اقتصادية
غير معلنة وجمدت صفقة الطائرات البوينغ المدنية التى كانت
ستشترىها شركة الخطوط الجوية العربية الليبية .

20- فى الفترة 27-30 من شهر ناصر 1978 فاجرى الاسطول
السادس الامريكى مناورات استفزازية بالقرب من الشواطئ الليبية .

21- 9/13 اكتوبر 1978 ف الحوار الليبي الامريكى مؤتمر عقد
فى طرابلس وشارك فيه شخصيات من الولايات المتحدة الامريكية
ومن بينهم السيناتور «فولبرايت» (1)

22- 19 اين النار 1979 ف وفد لبى يقوم بزيارة غير رسمية الى
الولايات المتحدة الامريكية «وتعتبر اول زيارة منذ قيام الثورة
1969 ف» .

(1) مركز دراسات العالم الاسلامى / حادثة لوكربى وثائق وتحليلات من كتاب جفوز الارهاب 1986 ف

الكاتب / محمد السماك

23- 26 الربيع 1979 ف احتجاج ليبي شديد ضد توقيع معاهدة كـمـب ديفيد واعتبارها معاهدة استسلام مهينة من وجهة نظر ليبيا للامة العربية .

24- 22 الطير 1979 ف قامت طائرة مقاتلة امريكية باعترض طيارة ركاب مدنية ليبية بينما كانت في رحلة عادية بين بنغازي ودمشق .

25- 2 الصيف 1979 ف دايفيد فيوزم السكرتير في وزارة الخارجية الامريكية يزور طرابلس ليرى امكانية تحسين العلاقات بين البلدين .

26- اغسطس 1979 ف وحدة خاصة من وحدات الاسطول السادس تتجه نحو خليج سرت .

27- 18 الطير 1980 ف قائد الثورة الليبية يدعو الى فرض مقاطعة نفطية ضد الولايات المتحدة الامريكية والدول التي تؤيد اسرائيل .

28- الطير والماء 1980 ف الولايات المتحدة الامريكية تبعد اثنين من الدبلوماسيين الليبيين في 25 ابريل وفي 9 مايو تبعد 4 دبلوماسيين ليبيين بدعوى تحرشهم بالمعارضين من الطلبة الليبيين الدارسين في امريكا .

29- في شهر الماء 1980 ف تم اكتشاف خلايا امريكية تقوم بالتجسس على ليبيا وتكشف الحملات الاعلامية المضادة لليبيا .

30- الفاغ 1980 ف تعترف الولايات المتحدة الامريكية بانها تقوم بإرسال طائرات تجسس على حدود انجال الجوى الليبي مرتين في كل اسبوع وسلاح الجو الليبي يقوم بإسقاط احدى الطائرات من نوع EC 135 والتي كانت محروسة من طائرات البحرية الامريكية

المقاتلة من نوع F 14 ويحذر معمر القذافي قائد الثورة الليبية امريكا بأن استفزازات من هذا النوع يمكن ان تسبب في مصادمات اقوى .

31- 3 اكتوبر 1980 ف الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم يحذر الولايات المتحدة الامريكية بعد حصول حادثة جوية بين 3 مقاتلات امريكية و 8 مقاتلات ليبية بأن مثل هذه الاعمال فى أى وقت قد تتحول الى ازمة خطيرة .

32- 11 الربيع 1981 ف الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم يتهم الاسطول السادس الامريكى باختراق المياه الاقليمية الليبية وحسب جريدة «الوموند» فإنه فى عام 1986 ف قد تم اجراء 18 مناورة بحرية فى المياه المتنازع عليها .

33- 6 الماء 1981 ف الولايات المتحدة الامريكية تقفل المكتب الشعبى العربى الليبى بواشنطن وتبعد الدبلوماسيين الليبيين متهمة اياهم بمزاولة أنشطة لاتتفق ووضعهم الدبلوماسى .

34- 3 ناصر 1981 ف اعلن عن خطة وضعتها المخابرات الامريكية لاغتيال الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم .

35- 9 اغسطس 1981 ف قامت الطائرات الامريكية باختراق الاجواء الليبية واشتبكت مع طائرتين ليبيتين كانتا فى مهمة دورية عادية كما دخلت حاملة الطائرات الامريكية «نيمتز» الى المياه الليبية من خليج سرت .

36- منذ شهر اغسطس 1981 فصحيفة النيوزيك الامريكية الاخبارية تكشف النقاب عن خطة واسعة من عدة مراحل وباهظة التكاليف للإطاحة بالقيادة الليبية .

37- 19 اغسطس 1981 ف طائرتان امريكيتان مقاتلتان من نوع

F 14 تسقطان على خليج سرت طائرتين ليبيتين صنع سوفيتي من SU 22 كانتا تدافعان عن المجال الجوي فوق خليج سرت الذى لم تعترف الولايات المتحدة الامريكية به كمياه اقليمية داخلية .

38 - حظرت الادارة الامريكية استعمال قطع الغيار الامريكية فى صيانة الطيران المدنى الليبي بتاريخ 18 الفاغ 1981 ف .

39 - نوفمبر 1981 ف تحت ضغط من الادارة الامريكية تنسحب شركة اسو ESSO من ليبيا وبالرغم من مطالبة الرئيس ريجان للأمريكيين بالخروج من ليبيا فإن معظم المهندسين الامريكيين وافراد عائلاتهم بقوا فى ليبيا .

40 - الكانون 1981 ف تنشر الولايات المتحدة الامريكية اشاعة حول مؤامرة ليبية مزعومة لقتل الرئيس الامريكى ريجان ونائب الرئيس بوش وسياسيين امريكيين آخرين وهذه الإشاعة مروجية من وكالة الاستخبارات الامريكية CIA .

41 - 10 الكانون 1981 ف لبت الادارة الامريكية من جميع المواطنين الامريكيين مغادرة ليبيا وحظرت سفر المواطنين الامريكيين الى ليبيا بهدف منع ليبيا من تصدير النفط وبالتالي تدمير اقتصادها .

42 - 11 الكانون 1981 ف ادارة ريجان تعلن ان جوازات السفر الامريكية غير صالحة للسفر الى ليبيا .

43 - 10 الربيع 1982 ف منعت الادارة الامريكية تصدير جميع الاجهزة الى ليبيا .

44 - الصيف 1982 ف بمؤازرة الهجوم الاسرائيلي على لبنان تقوم البحرية الامريكية فى نفس الوقت باجراء مناورات بحرية قبالة خليج سرت .

45- 2 الفاع 1982 ف قوات السلاح الجوى الليبي تسقط فى منطقة بنغازى طائرة تجسس أمريكية بدون طيار ، وفى نهاية السنة تحتج اليونان رسمياً لدى الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام قواعدها فى اليونان فى عمليات تجسس على ليبيا بدون اذن منها .

46- 31 اين النار 1983 ف اعترضت الطائرات المقاتلة الامريكية طائرة تابعة للخطوط الجوية الليبية بينما كانت فى رحلة عادية بين اليونان وليبيا .

47- 18 النوار 1983 ف قامت حاملة الطائرات « نيمتز » بالتشريح على وسائل البث الاعلامى داخل الجماهيرية وعرقلة الاتصالات اللاسلكية المدنية .

48- 18 الربيع 1983 ف اصدرت الادارة الامريكية تشريعاً يمنع الطلبة الليبيين من دراسة علوم الذرة والطيران فى الولايات المتحدة الامريكية ثم قبضت السلطات الامريكية فى ميامي على 9 طلاب ليبيين ووضعتهم فى السجن لرفضهم التعاون مع اجهزة المخابرات الامريكية .

49- الربيع 1984 ف تشدد ادارة ريغان من اجراءاتها لمنع تصدير المواد الضرورية لبناء مجمع راس الانوف البتروكيماوي فى ليبيا .

50- فى منتصف 1985 ف اصدر الرئيس الامريكى اوامره لادارة الاستخبارات الامريكية لاعداد دراسة متعددة حول احسن واسلم الطرق للقيام بعملية عسكرية ضد ليبيا وقد وضعت الادارة ثلاثة خيارات :

- 1- ان تشن الدول المجاورة لليبيا والتي تعتبر من الأصدقاء لأمريكا عملية عسكرية تؤدى الى تمرد داخلى .
- 2- ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية باعطاء الدعم الكافي

مجموعة من الليبيين المرتبطين باغاثبرات الامريكية ليعلن هؤلاء حكومة فى المنفى ويتم بناء على طلبها تدخل القوات الامريكية 3- ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية منفردة بعملية عسكرية وبطريقة ماتسربت أنباء هذا التقرير الى اجهزة الاعلام وانتشر الخبر وثارت نائرة الرئيس الامريكى واصدر اوامره بالتحقيق الامر الذى ادى الى تأجيل العملية .

51- الكانون 1985 ف اعلنت الولايات المتحدة الامريكية احتجاجها على تسليح ليبيا بصواريخ سام 5 واعتبرت ذلك يهدد السلام والامن العالمين متناسية انها تطوق شمال البحر المتوسط بكامله بترسانة من الصواريخ النووية .

52- 5 ابريل النار 1986 ف نقلت الانباء خبراً مفاده ان سرباً من الطائرات الصهيونية قد تم تحريكها من قواعدها فى فلسطين المحتلة الى ظهر حاملة الطائرات الامريكية فى البحر المتوسط كما ان امريكا احضرت سرباً من طائرات الدعم الالىكترونى الاستراتيجية من نوع ب / روال / الى قاعدة سيفونيلا بجزيرة صقلية

53- 7 ابريل النار 1986 ف عقد الرئيس الامريكى ريفان مؤتمراً صحفياً فى واشنطن اعلن فيه فرض عقوبات اقتصادية ضد ليبيا .

54- بداية عام 1986 ف اجراء مناورات بحرية امريكية فى خليج سرت .

55- 24 الربيع 1986 ف هجوم امريكى على مواقع الرادارات الليبية .

56- 5 الطير 1986 ف الهجوم على ملهى المانى دابل فى برلين ووفاة جندي امريكى والولايات المتحدة الامريكية تتهم ليبيا بتدبير

العملية .

- 57- 15 الطير 1986 ف 170 طائرة امريكية تهاجم مدينتي طرابلس وبنغازى بدعوى الاجراء الانتقامى لعملية «الابل» فى برلين .
- 58- صيف 1986 ف حملة اعلامية فى الصحافة الامريكية لتشويه صورة ليبيا والتي ظهرت فى اكتوبر 1986 ف على انها حملة تضليلية .
- 59- 27 الكانون 1988 ف اعادة فرض المقاطعة ضد ليبيا وتساعد التوتر بسبب اتهام ليبيا بانتاج الغازات السامة فى الرابطة والتهديد من طرف الولايات المتحدة بضرب مصنع الرابطة .
- 60- 4 اين النار 1989 ف اسقاط طائرتى ميغ 23 ليبيتين شمال طبرق وتضامن الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس الامن الدولى مع ليبيا .
- 61- 2 اين النار 1990 ف تمديد المقاطعة الامريكية ضد ليبيا لمدة سنة
- 62- اين النار والربيع 1990 ف تهديد امريكى جديد بضرب ليبيا .
- 63- 14 الربيع 1990 ف حرق مصنع الرابطة .
- 64- الطير 1990 ف استعداد الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم من جديد لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية .
- 65- 1 الكانون 1990 ف سقوط حكومة العميل حسين هبرى المرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية .
- 66- 14 الصيف 1990 ف صحيفة الاندبندت تكتب ان ليبيا وراء سقوط طائرة « بان امريكان فوق لوكربى »
- 67- 1 اين النار 1991 ف تمديد اجراءات المقاطعة الامريكية ضد

ليبيا .

68- فالنوار 1991ف فضيحة ترحيل 400 أسير ليبي الى الولايات المتحدة الامريكية رغماً عن ارادتهم وعن طريق القوة والاجبار .

69 - نهاية الصيف 1991ف اول اتهام لليبيا بخصوص التورط فى سقوط طائرة بان امريكان فوق لوكربى .

70- 14 اغسطس 1991ف صدور تحقيق فى الصحيفة الناطقة باللغة الفرنسية «جون افريك» حول لوكربى ومن كان وراء العملية سوريا ام ايران ام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة .

71- الحرت 1991ف بداية الاتهامات المركزة على ليبيا بخصوص سقوط طائرة بان امريكان فوق لوكربى .

72- 27 الحرت 1991ف صدور البيان المشترك بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا حول اتهام ليبيا بعملية لوكربى .

73- الكانون 1991ف الاعلان عن تدريب ما بين 350- 400 ليبي من عملاء المخابرات الامريكية فى واشنطن لاجراء عمليات تخريبية وارهابية .

74- بداية اين النار 1992ف طائرات الاسطول السادس الامريكى تخترق المجال الجوى الليبى .

75- 21 اين النار 1992ف مجلس الامن يصدر قراره رقم 731 يحث فيه ليبيا على الاستجابة لطلبات دول التحالف الثلاثى امريكا وبريطانيا وفرنسا والتعاون معها .

76- 31 الربيع 1992ف قرار مجلس الامن 748 بالحظر الجوى على شركة الخطوط الجوية العربية الليبية وكذلك وقف كل الرحلات الجوية المتجهة لليبيا وحظر بيع الاسلحة وتخفيض عدد الدبلوماسيين

الليبيين في المكاتب الشعبية والقنصليات بالخارج .
 77 - 13 أغسطس 1993 ف بيان رئيس مجلس الامن في شأن
 العقوبات المفروضة على ليبيا .
 78 - 11 ناهرث 1993 ف قرار مجلس الامن رقم 883 بتجميد
 الارصدة الليبية الموجودة في الخارج .
 79 - بيان رئيس مجلس الامن في 10 الكانون 1993 ف حول
 العقوبات المفروضة على ليبيا .
 80 - 8 الطير 1994 ف بيان رئيس مجلس الامن حول العقوبات
 المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية .
 81 - 3 الحرث 1994 ف قرار مجلس الامن بتمديد العقوبات
 المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية .
 82 - 14 الطير 1995 ف قرار مجلس الامن بتمديد العقوبات
 المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية .
 83 - الفاق 1995 ف مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في كولومبو
 يحث مجلس الامن برفع الحصار الجوي والاجراءات الاخرى المفروضة
 على ليبيا استجابة لقرارات ومقررات المنظمات الاقليمية بشأن
 خلاف ليبيا مع كل من فرنسا وبريطانيا وامريكا وفي حالة عدم
 التجاوب فإن دول عدم الانحياز لن تتمكن من الاستمرار في الالتزام
 بقرارات العقوبات . (1)
 84 - 21 الربيع 1996 ف قرار مجلس الامن بالاستمرار في نفس
 العقوبات .

(1) الامانة العامة للإدارة العامة للشؤون الساسية الدولة .
 جامعة الدول العربية / ازمة لوكربي ملف وثائقي مايو 1994 ف.

المبحث الثالث

هل المتهم ليبيا كدولة أم رعاياها ؟

ان التهمة الموجهة من الدول الغربية الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا لاتنصرف الى الشخصين المتهمين فى تفجير البان امريكان وحسب وانما تذهب الى اتهام الدولة الليبية ذاتها (١) من انها وراء الحادث وانها تدعم الارهاب والارهابيين وفى واقع الامر ان العلاقات الليبية مع الغرب مسألة معقدة للغاية فهي تتعلق بقيم ومفاهيم تستند الي المبادئ التى قامت من اجلها الامم المتحدة ومنظوماتها وهى قضية الحرية والمساواة بين اعضاء المجتمع الدولى وحقوق السيادة المطلقة لكل دولة فوق اراضيها واستقلالية قرارها وحرية التصرف في مواردها الطبيعية والحق فى العيش فى اطار الامة الواحدة والشعور بالمسؤولية تجاه اية قضية عربية باعتبارها انها تمثل جسد واحداً لروح واحدة اثخننها الجراح وان المصلحة الغربية التى تعتمد فى لغتها سياسة القوة والبحث عن مناطق للنفوذ ترفض ذلك .

ومن هنا فهى قادرة على تلفيق التهم وخلق الحجج والذرائع لتبرير اى عدوان تجاه اى صوت يرفض الهيمنة الغربية وينادى برأيه بعيداً عن التبعية .

ومن هنا كانت المواجهة مع ليبيا وتلفيق التهم الواحدة بعد الاخرى ولعل من ابرز هذه التهم الباطلة «تفجير ملهى «لايل» فى

(١) العمليات الامريكية القفزة من بيروت الى لوكربي / تأليف دونالد جوردارد بستر كولمان .

برلين الغربية والذي اتخذته ادارة ريغان ذريعة لضرب مدينتى طرابلس وينغازى جويأ فى الخامس عشر من شهر الطير 1986 ف وهى الغارة التى اسفرت عن مصرع اربعمائة من الاطفال والشيوخ والنساء ولقد استخدمت فيها « 170 » مئة وسبعون طائرة غدراً وعدواناً وهى التهمة التى اكد رئيس جهاز المخابرات فى المانيا الشرقية السابق بعد سقوط جدار برلين ان ليبيا منها براء وانها كانت من تنفيذ مجموعة تنتمى الى منظمة الالوية الحمراء « (1) »

وكان من المفروض على المجتمع الدولى معاقبة الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها تمارس ارهاب الدولة المنظم ومعاقبة ريغان باعتباره مجرم حرب ولكن من الذى يستطيع ان يقول ذلك لا الامم المتحدة ولا مجلس الامن فكلاهما اداة فى يد مجلس الامن القومى الأمريكى ولكن ما هى الاسباب الحقيقية وراء هذه الاتهامات :

أ- ان ليبيا تتميز باستقرار فى نظامها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

2- ان ليبيا تملك قرارها بعيداً عن النفوذ الغربى .

3- ان ليبيا استطاعت ان تغلب على مشكلة تشاد وتنهى هذا الصراع الذى ارادت من خلاله الدول الغربية استدراج ليبيا فى حرب الصحراء وتدمير مواردها الاقتصادية وقوتها العسكرية .

4- ان لليبيا علاقات ممتازة مع اشقائها العرب فى دول المغرب العربى من خلال اتحاد المغرب العربى .

5- ان لليبيا علاقة متميزة مع جمهورية مصر العربية وخاصة بعد توقيع الاتفاقيات العشر والتى يأتى فى مقدمتها الاتفاقيات الاربع

(1) قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولى / تأليف مجموعة من الباحثين ، ص 410.

والمعلقة ب: (1)

أ - حرية الدخول والخروج لمواطني البلدين .

ب - حرية الإقامة .

ج - حرية التملك .

د - حرية العمل .

ان مثل هذه الاتفاقيات لاشك انها مقدمة لعلاقات اوثق وقد تمهد لعمل وحدوى توظف فيها الثروة النفطية في ليبيا مع القوة البشرية الهائلة في مصر اضافة الى ثروة وادى النيل وهذا ماتخشاها الدول الغربية .

6- اعلان ليبيا رفضها التام المشاركة في اعمال مؤتمر مدريد للسلام بالشرق الاوسط ومجاهرتها بأن هذا المؤتمر ماهو الا واجهة لحمل دول المنطقة على القبول بمشروع السلام الامريكى وتحقيق المصالح الاسرائيلية على حساب الحقوق والمصالح العربية .

7- شد الانظار للدول الغربية وباستمرار الى عدو خارجى خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي للحفاظ على الرابطة القوية للحلف الاطلنطى وكذلك للتغطية على المشاكل الداخلية بهذه الدول . (2)

8- تأكيد الهيمنة العالمية من قبل الولايات المتحدة الامريكية على دول وشعوب العالم فى مواجهة مستجدات دولية باسم الشرعية الدولية التى هى شرعية مجلس الامن القومى للولايات المتحدة الامريكية والتى قد تؤدى الى تراجع الدور الامريكى كأبرز ماتكون فى سعي الدول الاوربية للتوحد وملوكها مسلماً مستقلاً عن

(1) تم التوقيع على الاتفاقيات الاربع بالقاهرة 1991 ف .

(2) قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولى / تأليف مجموعة من الباحثين ، ص 410 .

المسلك الأمريكي في بعض القضايا بالإضافة الى تعاظم القوة الاقتصادية لليابان ومجموعة دول جنوب شرق آسيا والمسماة بالنمور الآسيوية ومن جانب القوة الاقتصادية لألمانيا ودول المجموعة الأوروبية من جانب آخر في مقابل الأزمة والتراجع الكبيرين للاقتصاد الأمريكي .

9- « ومن خلال ماتقدم فإن الأزمة تعكس موقفاً سياسياً غربياً من ليبيا أكثر من كونها قضية قانونية فالموقف برمته يستهدف اداة ليبيا واهدار سيادتها على اقليمها وحققها في اعمال قانونها الوطني وتصفية حسابات قديمة وجديدة مع قيادتها كل ذلك في غلاف من المبادئ القانونية المجردة وتحت ظل «الشرعية الدولية» المزعومة . (1)

10- تطور السياسة الداخلية الليبية التي كان من اهم مظاهرها الاهتمام المتزايد بحقوق الانسان واصدارها للوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان وكذلك قانون تعزيز الحريات .

(1) العلاقات الليبية الأمريكية . تأليف السيد عوض عثمان / دار النشر مركز الحضارة العربية ص 350

المبحث الثالث

إرهاب الدولة المنظم

لقد كثر الحديث عن الشرعية الدولية وشيء جميل ان تكون هناك شرعية فى العالم وشريعة يحتكم اليها وتكون ملجأ للمستضعفين وللدول النامية التى انتكبت بحروب ذاقت خلالها ويلات الحرب والدمار وفقدت فيها ابناءها ورجالها ونهبت فيها خيراتها وثرواتها وحرمت من التنمية والرعاية والتقدم .

ان تلك الشعوب تتطلع الى اليوم الذى تنتشر فيه الحرية وتحقق فيه سعادتها تعويضاً لماسى الماضى ولقد استبشرت شعوب العالم الثالث كافة والشعب العربى خاصة عندما اعلن عن قيام منظمة الامم المتحدة سنة 1945 ف وقيام مجلس للأمن الدولى يرفعى السلم والامن الدوليين بموجب ميثاق الامم المتحدة الا ان الذى حصل هو غير ذلك فقد ساد فى تلك المرحلة صراع بين قوتين جبارتين هما الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من حلف شمال الاطلنطى والاتحاد السوفيتى وحلفائه من حلف وارسو .

وبالتالى سادت تلك المرحلة حرباً باردة دفعت فيها منطقتنا العربية الثمن غالباً من خلال حروب الاستنزاف بين العرب والعدو الصهيونى « اسرائيل » الذى غرس فى قلب الوطن العربى ليفصل الوطن الواحد الى شطرين ويحرمه من استثمار ثرواته وخبراته فى التنمية والتقدم وحرمانه من التكنولوجيا الحديثة خدمة لأهداف

الاستعمار الغربى وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانحلال حلف وارسو تغيرت المفاهيم واصبحت الولايات المتحدة الامريكية هى المسيطرة على العالم وصارت الشرعية الدولية التى حلم بها الفلاسفة وفقهاء القانون اشبه بحلم حيث صارت الشرعية هى شرعية القوة واداة ارباب تمارسه الولايات المتحدة الامريكية بشكل منظم من خلال اجهزة الامم المتحدة لفرض سياستها العدوانية وهيمنتها على العالم وبالتالي لم تعط اية اهمية للامم المتحدة واعضاءها حيث صار رأى الغالب هو رأى الولايات المتحدة وصارت المعايير مختلفة فإذا ما تعلق الامر بالاسرائيليين فإن حكومة واشنطن تقف بكل قوة الى جانب الاسرائيليين القتل وتتخذ قرار الفيتو لوقف اية ادانة تجاه العدو الصهيونى وماكثر القرارات التى صدرت عن المنظمة الدولية وعن مجلس الامن ولم تعطها اسرائيل اية قيمة فهناك ما لا يقل عن ٥1 قرار ادانة ضد اسرائيل وانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان العربى فمن مذابح ديرياسين الى قصف مدرسة بحر البقر الى حرق بيت المقدس والمذبحة المروعة للمصلين داخل الحرم الابراهيمى الى اسقاط الطائرة المدنية الليبية فوق سيناء الى المذابح البشعة التى ارتكبت فى حق الاسرى المصريين عام 1973 ف الى احتلال جنوب لبنان وقصف المدن والقرى الآهلة بالسكان المدنيين دون اى ذنب ارتكبه كل ذلك يتم فى ظل الشرعية الدولية ويتشدقون وبدون حياء عن حقوق الانسان ولكن لا حياة لمن تنادى فإذا ماتعلق الامر بشأن عربى فإن الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها تتخذ من القرارات ماتشاء ولا احد يستطيع ان يقول لابل سرعان ماتطبق الشرعية الدولية وخاصة الفصل السابع من الميثاق وكأنه وضع خصيصاً للعرب

وتقوم بتحريك حلفائها لضرب اى انجاز عربى وهم اعجز مايكونون لتنفيذ القرارات التى اتخذوها ضد الاسرائيليين وخير مثال على ذلك القراران رقم 242، 248 بشأن ادانة العدوان والانسحاب الكامل من الاراضى العربية التى احتلت عام 1967ف» (1)

ان الشرعية الدولية بهذا المفهوم تعتبر مهزلة بكل ماتعنيه الكلمة من معنى ومن واجب الدول الاعضاء فى الامم المتحدة اعادة النظر فى ميثاق الامم المتحدة وصلاحيات مجلس الامن الذى اصبح اداة قمع وارهاب ضد حرية وكرامة وامن الشعوب الصغيرة المتطلعة للحرية وتنمية بلدانها وشعوبها .

ونكى تعطى للشرعية الدولية معناها الحقيقى الذى يحفظ الامن والسلم الدوليين ويحقق حرية آمنه لمستقبل البشرية المهدد بالفناء نتيجة تكالب القوى الكبرى على تصنيع الآلة الحربية .لهيدر وجينية منها والنووية وتضييق الخناق على حياة الشعوب النامية التى راحت ضحية التسابق النووى المحموم وسيادة الرجل الابيض الذى يسخر لنفسه كل شىء حتى ولو كان على حساب عرق ودماء الشيوخ والاطفال والنساء .

إنه عالم استبيح فيه كل شىء باسم الشرعية الدولية تضرب الشعوب الآمنة وباسم الشرعية تقتل الابرياء وباسم الشرعية الدولية تنتهب الثروات وتستنزف القدرات البشرية بل تؤخذ قهراً وجهراً وامام الملام من الناس انها وبحق شرعية الغاب تسعى الى تكريس عصور الاستعمار فى ثوب جديد وان تعددت ألوانه واشكاله من فترة

(1) الامانة العامة للإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية جامعة الدول العربية / أزمة لوكربي ملف وثائقي مايو 1994، مركز دراسات العالم الاسلامي ، حادثة لوكربي وثائق وتحليلات ، ص 341.

لأخرى كتخريجات لمسرحية أخرى إنه ارهاب الدولة المنظم من خلال
اجهزة ومنظمات دولية تمارسه الولايات المتحدة الامريكية عبر اجهزة
الامم المتحدة بإسم الشرعية الدولية .

الفصل الثاني

الجوانب القانونية للقضية

الجوانب القانونية للقضية

ان القانون الواجب التطبيق هو الخطوة الاساسية لتحديد الحل في المشكلة القائمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والدول الغربية الثلاث الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وما دما بصدد مشكلة دولية فإننا نقف امام القانون الدولي الذى ينظم العلاقات الدولية باعتبارها المصادر الاساسية للقانون الدولي العام وامام القانون الوطنى الذى ينظم محاكمة ومعاقبة مواطنى الدولة فى حالة ارتكابهم لأية جريمة خارج حدود الدولة ولكن اهتمامنا بالجوانب القانونية لظاهرة الازمة يجب الا يخفى عنا اسبابها الكامنة فالولايات المتحدة الامريكية ستجد مبررات اخرى لتصعيد الازمة ولو لم تقع حادثة لوكربى وفى جميع مراحل توتر العلاقات بين امريكا وليبيا والتي تبلغ مرحلة المجابهة العسكرية نجد دائما مبرراً ظاهراً يتغير فى كل مرحلة وكمثال على ذلك :

1- فى سنتى 1981 ف ، 1986 ف يناير وقعت مجابهة عسكرية فى البحر المتوسط بين ليبيا وامريكا وكان سببها الظاهر ان ليبيا اعتبرت منذ عام 1973 ف خليج سرت مياه داخلية جنوبى خط العرض 32.5 درجة ونصف وادعت الولايات المتحدة الامريكية ان هناك مخالفة للقانون الدولي وهى مياه دولية وبالتالي لها الحق فى القيام بمناورات عسكرية فى المنطقة ويجب ان نذكر ان هناك دولاً عديدة فى امريكا الجنوبية تعتبر مياهها الاقليمية تمتد الى مسافة 200 ميل من الساحل وفى هذا الوقت لم تكن الولايات المتحدة

الامريكية تعترف بأى امتداد يجاوز ثلاثة اميال ومع ذلك لم نسمع قط اية مجابهة عسكرية مع هذه الدول . (1)

2- فى سنتى 1988 ف، 1989 فوجد مبرر جديد للعدوان على الجماهيرية العربية الليبية وهو الاتهام بصنع الاسلحة الكيماوية فى الرابطة وهنا برغم النفى الليبى للاتهام فليس هناك مانع قانونى يحظر على الدول صنع الاسلحة الكيماوية فبروتوكول عام 1925 م الذى لم تصدق عليه الولايات المتحدة الامريكية الا عام 1975 ف بعد ليبيا بست سنوات يحظر فقط استخدام هذه الاسلحة وليس حيازتها او صنعها كما ان الثابت ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن تصنعها فقط بل كانت تستعملها فى حرب فيتنام . (2)

ومن هنا نجد ان كل الدول ملزمة بأحكام القانون الدولى بالدرجة الاولى مادام الامر يتعلق بالقانون الدولى وهذا لايعنى استبعاد احكام القانون الوطنى طالما القانون الدولى يحيل اليها أو كانت الاتفاقات الدولية تنص على انها لا تتخل بأحكام القانون الداخلى ومن هنا نجد ان القانون الواجب التطبيق تحكمه القواعد التالية :

- 1- قواعد القانون الدولى « الاتفاقية والعرفية العامة » .
- 2- نصوص اتفاقية مونتريال لعام 1971 ف الخاصة بقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى .
- 3- التشريع الوطنى الليبى وخاصة احكامه المتعلقة بالتسليم .

(1) قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولى الناشر مركز دراسات العالم الاسلامى تأليف مجموعة من الخبراء والباحثين ص 228 .

(2) نفس المرجع السابق .

المبحث الأول

موقف القانون الدولي من القضية

1- إن تسليم المجرمين وتسليم المتهمين بارتكاب جرائم هو عمل من أعمال السيادة وليس في القواعد العامة للقانون الدولي العام أى قاعدة تنص أو تفرض على الدولة التزاماً بتسليم المتهمين أو المجرمين المقيمين على اقليمها أو اللاجئين إليها ولكل دولة الحق في ان تمتنع عن تسليم المجرمين أو المتهمين مهما يكن نوع الجريمة المنسوب اليهم ارتكابها وكل ذلك مالم يلزمها بالتسليم حكم في معاهدة سبق لها ان عقدتها مع الدولة طالبة التسليم سواء أكانت معاهدة ثنائية أو معاهدة جماعية ومالم يلزمها بالتسليم نص في قانونها الداخلي يوجب عليها التسليم والدولة تشترط عادة الى جانب ذلك المعاملة بالمثل ومفاد ذلك ان كل دولة تستطيع استناداً الى سيادتها أن ترفض طلبات التسليم المقدمة اليها الا اذا كانت ملتزمة بذلك بمقتضى معاهدة هي طرف فيها أو بمقتضى احكام قانونها الداخلي وليس بين ليبيا وبين اى من الدول الثلاث معاهدة تسليم .

2- ان القاعدة في دول القارة الاوربية « عدا بريطانيا » هي بوجه عام عدم جواز تسليم الرعايا وقد تأكدت هذه القاعدة حيث نصت المادة 6 من معاهدة تسليم المجرمين المبرمة بين دول مجلس اوروبا ودول السوق الاوروبية المشتركة « ومنها فرنسا بتاريخ 13 الكانون سنة 1957 والسارية حتى الآن على ان «من حق كل دولة طرف في هذه

المعاهدة ان ترفض تسليم رعاياها» . (1)

3- واحداث الاتجاهات الدولية فى الامم المتحدة تجيز رفض تسليم الرعايا ذلك ان المؤتمر الدولى الثامن للامم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد فى هافانا وكوبا فى الفترة من 27 اغسطس الى 7 الفاتح سنة 1991 ف تنفيذاً لقرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة رقم 415 وبحضور الامين العام للامم المتحدة اقر بقراره رقم 28 مشروع معاهدة نموذجية لتسليم المجرمين واوصى الجمعية العامة للامم المتحدة بان تعتمدھا وتنص المادة 4 من مشروع هذه المعاهدة النموذجية على انه «يجوز رفض التسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة المطالبة وفى حالة رفض هذه الدولة المطالبة (اى المطلوب منها التسليم) لهذا السبب فإنھا تقوم اذا التمسّت الدولة الاخرى ذلك بعرض حالته على سلطاتھا المختصة لاتخاذ الاجراء الملائم بحق هذا الشخص بشأن الجرم المطالب بالتسليم من اجله» .

4- وقد استقرت ليبيا وسائر الدول العربية على التزام هذه القاعدة وخاصة منذ أن وقعت هذه الدول بما فيها ليبيا ومصر المعاهدة التى اقترتها الجامعة العربية فى الخمسينات وهى تنص فى المادة السابعة منها على انه «يجوز للدولة المطلوب منها التسليم الامتناع عنه اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها على أن تتولى هى محاكمته وتستعين فى هذا الشأن بالتحقيقات التى اجرتها الدولة طالبة التسليم وهذه القاعدة تجرى عليها مصر ايضاً باستقرار منذ اول هذا القرن حتى الان كما تجرى عليها ليبيا» . (2)

(1) قضية نوكرى ومستقبل النظام الدولى - تأليف مجموعة من الخبراء ، الناشر مركز دراسات العالم

الاسلامى 1992 ف .

(2) نفس المرجع السابق .

المبحث الثاني

موقف مجلس الأمن من القضية

ان قرارى مجلس الامن رقم 731 ، 748 لا يمكن تحليلهما قانونياً وبالتالي احترام تطبيقهما إلا من خلال شرعية القرارين فى مواجهة احكام القانون الدولى وتشريعات حقوق الانسان فمجلس الامن مكلف قانوناً وفقاً لنصوص الميثاق بمهمة اساسية تتعلق باحترام القانون الدولى لا بخرقه وبمخالفته فكيف يمكن تصور أن تلتزم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتسليم مواطنيها بكل مايتضمنه ذلك من مخالفه لنص المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة والتي تنص على :

1- حفظ السلم والامن الدوليين وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة والفعالة لمنع الاسباب التى تهدد السلم وازالتها وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتندرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى الى الاخلال بالسلم او لتسويتها .

2- انهاء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

3 تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام

حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

4- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق اعمال الامم وتوجيهها نحو ادراك هذه العقبات المشتركة .

5- وتنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة على «يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لاية دولة او على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة» .

فأين نحن من هذه المبادئ والولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها من الدول الغربية تعربد وتفرض وجهة نظرها على المنظمات الدولية وفى مقدمتها مجلس الامن الذى اصبح بمثابة مجلس للامن القومى الأمريكى وفى تعليق على قرارى مجلس الامن 731، 748 ومدى شرعيتها على ضوء ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون بصفة عامة اورد الاستاذ الدكتور / ابراهيم احمد ابراهيم استاذ القانون الدولى الخاص بجامعة عين شمس وانغامى لدى محكمة النقض دراسة قانونية قدمها جامعة الدول العربية مفنداً فيها تلك القرارات التى لاتستند الى أية شرعية وذلك وفق الآتى :

اولاً: اخطأ مجلس الامن فى تحديد النزاع الدولى الذى يتعين مجابته فالنزع ليس بسبب الجريمة التى تدعى الولايات المتحدة ارتكابها بواسطة ليبين فهذه الجريمة بالاضافة الى أسنه قد مضت اربع سنوات على ارتكابها فإن المتهم بارتكابها ليس دولة حتى يواجهها

مجلس الامن باعتبارها نزاعاً بين دولتين بل هي جريمة جنائية دولية قام بارتكابها افراد او مواطنون وكون هؤلاء المواطنون يحملون الجنسية الليبية فإن هذا لايعنى ان الدولة التى ينتمون اليها هى التى ارتكبت هذه الجريمة كما لم يثبت ان هذه الدولة هى التى حرصتهم لارتكابها .

ثانياً : وكون هذه الجريمة جنائية دولية فوفقاً لقواعد القانون الدولى الخاص تختص محاكم الدولة التى ارتكبت فيها هذه الجريمة بالتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها واذا هرب من اتهم بارتكاب هذه الجريمة الى دولة غيرها فإنه يمكن المطالبة بتسليمه اذا كان هذا التسليم جائزاً او ارسال نتائج التحقيق الى الدولة المعنية اذا لم يكن التسليم جائزاً وفقاً لقواعد القانون الدولى السارية فى شأن تسليم المجرمين وتطبيق هذه القواعد على المشكلة الحالية نجد ان الدولة التى وقعت فيها الجريمة هى المملكة المتحدة وهى تختص بالتالى بالمحاكمة المتعلقة بها ويمكنها الاستعانة بالتحقيقات الليبية فى هذا الشأن اما عن تسليم المتهمين فإن هذه المسألة تخضعها احكام القانون الدولى لقواعد المجاملة فيما بين الدول فلا توجد فى هذه الاحكام قاعدة تلزم الدولة بتسليم المجرمين ويتوقف الامر على علاقات المجاملة فيما بين الدول والمعاهدات الدولية ومن المسلم به وفقاً لكافة المعاهدات الدولية فى هذا الشأن انه لايجوز إلزام دولة بتسليم مواطنيها «رعاياءها» الى دولة اخرى وبالتالى فليس هناك مايلزم ليبيا بتسليم المنتمين اليها الى اى دولة اخرى وفقاً لاحكام القانون الدولى حتى لو كانت قد ابرمت أى معاهدة فى تسليم المجرمين وبالتالى فإن صدور قرار مجلس الامن بالزام ليبيا بتسليم مواطنيها يعتبر مناقضاً لاحكام القانون الدولى المتعلقة بتسليم المجرمين .

ثالثاً : ان الخطر الذى كان يتعين على مجلس الامن مجابهته ليس هو جريمة جنائية وقعت منذ اربع سنوات وتختص محاكم دولة عضو فى الامم المتحدة بالمحاكمة فى شأنها بل هو شجب الارهاب الدولى واتخاذ الاجراءات التى تكفل عدم وقوعه مستقبلاً او هو موقف الولايات المتحدة الامريكية الذى تمثل فى كافة التهديدات التى اتخذت تلوح بها فى وجه ليبيا لاکراهها على مخالفة قواعد القانون الدولى وتسليم مواطنيها الى الولايات المتحدة التى تكون قد خالفت ميثاق الامم المتحدة الذى تنص الفقرة الرابعة من مادته الثانية على ان يتمتع اعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لاية دولة او على اى وجه آخر لايتفق ومقاصد الامم المتحدة .

رابعاً : ان محاكم الدولة المختصة بالمحاكمة لارتكاب جريمة تفجير الطائرة لم تصدر بعد اى حكم فى هذا الشأن هذا فضلاً عن ان ليبيا قد طلبت عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية وهى لم تفصل بعد فى هذا النزاع فالامر لايتعلق بمجرمين محكوم عليهم ويطلب تسليمهم بل مجرد متهمين لم يثبت ادانتهم بعد والاصل ان كل متهم برئ حتى تثبت ادانته .

خامساً : طالما ان النزاع المعروض على مجلس الامن هو نزاع بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية فإنه يتعين امتناع الولايات المتحدة عن التصويت عند اصدار هذا القرار طالما انها طرف فى النزاع وذلك تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من ميثاق الامم المتحدة وهو الامر الذى لم يحدث مما يؤدى الى ان قرار مجلس الامن يعتبر قراراً مشوباً بالبطلان نظراً لمخالفته ميثاق الامم المتحدة كما

تنطبق هذه الاحكام ايضاً بالنسبة لغير الولايات المتحدة من دول اخرى متى امكن اعتبارها طرفاً فى النزاع كالمجلترا او فرنسا وهكذا يتضح عدم شرعية قرار مجلس الامن لتناقصه مع الكثير من نصوص ميثاق الامم المتحدة وكذلك مخالفته لمبادئ مستقرة فى القانون الدولى وتطبيقاً لمبدأ عدم التسليم فإن المادة 493 مكرر من قانون العقوبات الليبى لالتجيزه وكذلك قانون العقوبات الفرنسى والسويسرى والامانى وكل التشريعات العربية كما ان اغلب اتفاقيات تسليم المجرمين الدولية تنص على الاتسلم الدولة رعاياها وقد اشتمل على هذا الشرط اول اتفاق ثنائى خاص بتسليم المجرمين وهو ذلك المعقود بين فرنسا وبلجيكا عام 1834 ف كما نصت عليه اهم اتفاقية متعددة الاطراف لتسليم المجرمين وهى الاتفاقية الاوروبية لتسليم المجرمين الموقعة فى باريس فى 13/12/1957 ف .

وتطبيقاً لمبدأ عدم جواز تسليم المجرمين رفضت المانيا الفيدرالية تسليم فرنسا الجنرال "لاماردينغ" الذى حكم عليه غيابيا فى فرنسا لارتكابه جرائم اثناء الحرب ولم تحتج الحكومة الفرنسية على قمعك المانيا بمبدأ عدم قبول جواز تسليم المواطنين .

المبحث الثالث

اتفاقية مونتريال بشأن قمع الاعتداء على سلامة الطيران المدني

تعتبر ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الدول الموقعة على الاتفاقية الصادرة بتاريخ 23/5/1971ف والشئ الذى يهمنا هنا هو المسائل التى تتعلق بالاختصاص القضائى ومن ثم امكانية تسليم المتهمين فلقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على مايلى :

أ- على كل دولة متعاقدة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لفرض اختصاصها القضائى بنظر الجرائم فى الحالات التالية :

أ - عندما ترتكب الجريمة فى اقليم تلك الدولة .

ب - عندما ترتكب الجريمة ضد او على متن طائرة محلية فى تلك الدولة .

ج - فى حالة هبوط الطائرة فى اقليم تلك الدولة وعلى متنها المتهم .

د - على كل دولة متعاقدة كذلك تنفيذ الاجراءات اللازمة لفرض اختصاصها القضائى للنظر فى الجرائم المذكورة وذلك فى حالة وجود المتهم فى اقليمها ولم تقم بتسليمه طبقا للمادة الثامنة الى اى من الدول المشار اليها فى الفقرة (1) من هذه المادة .

2- لاتحول هذه الاتفاقية دون أى اختصاص جنائى تم مباشرة طبقا للقانون الوطنى ومن الواضح ان هذه المادة الخامسة التى حاول البعض الاستناد اليها لفرض تسليم المتهمين لاتعالج موضوع التسليم بل انها لاتهدف الى تحديد الاختصاص القضائى بنظر الجرائم الماسة بسلامة

الطيران المدني وهذه المادة تفرض الزاماً محدداً على عاتق الدول الموقعة وذلك اتخاذ الاجراءات (التشريعية الوطنية) بفرض الاختصاص القضائي الوطني في الحالات التالية :

1 - ارتكاب الجريمة في اقليم الدولة .

2 - ارتكاب الجريمة ضد طائرة مسجلة في الدولة .

3 - وجود المتهم في اقليم الدولة التي لم ترتكب الجريمة في اقليمها ولم تكن الطائرة مسجلة بها ولم تقم بتسليمه لا الى دولة مكان ارتكاب الجريمة ولا الى دولة تسليم الطائرة . (1)

وحتى في حالة قيام هذه الدولة بإصدار تشريعات وطنية يصبح بها قضاؤها مختصاً بنظر هذه الجرائم فإن ذلك لا يحول دون مباشرة اختصاص جنائي للدولة اخرى غيرها وفق قانونها الوطني وبناء على ذلك فإن المادة الخامسة تحاول ارساء مبدأ :

اما ان تسلم أو أن تعاقب أي انها تعمل على القضاء على امكانية افلات المتهم من العقاب في حالات التنازع السلبي لذلك توسعت في منح الاختصاص بنظر هذه الجرائم وتعمل الاتفاقية كذلك على محاربة مبدأ « اقليمية قانون العقوبات » الذي قد يؤدي الى افلات الجاني فنصت المادة السابعة على حالة الدولة التي يوجد المتهم في اقليمها ولم تقم بتسليمه وفرضت عليها « ان تحيل القضية الى سلطاتها المختصة للمحاكمة وذلك دون أي استثناء وسواء كانت الجريمة قد ارتكبت في اقليم تلك الدولة أولا ، وقد اخذ هذا النص وقتاً طويلاً في اثناء نقاشه في عام 1970 ف اذا كان هو نفسه المادة السابعة

(1) قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي - الابعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية تأليف

مجموعة من الباحثين ص 413 الناشر مركز دراسات العالم الاسلامي 1992 ف .

من اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في عام 1970 ف والمهم ان هذا النص اضافة الى الفقرة الثانية من المادة الخامسة اعطى اختصاصاً بل وضع التزاماً يفرض الاختصاص القضائي للدولة التي يوجد المتهم في اقليمها ومن هنا يتضح لنا أن هناك خرقاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي ولحقوق الانسان فكيف يطلب من دولة ذات سيادة ان تسلم مواطنيها ويشكك في نزاهة قضائها دون أى سند قانوني ين هذين القرارين يتعارضان جملة وتفصيلاً مع عدة اشكاليات قانونية تثيرها مسألة سيادة الدولة الليبية والتي من اهمها :
أ - عدم جواز تسليم من يحمل جنسية الدولة «قانون العقوبات والاجراءات الجنائي الليبي» .

ب - عدم وجود اتفاقية بين الاطراف المعنية تحكم قواعد التسليم .
ج - انضمام الجماهيرية الى كافة الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان يمنعها من اتخاذ الاجراءات التي يمكن أن تسبب في هدر ضمانات حقوق الانسان في محاكمة عادلة ونزيهة .

«وكيف يمكن الاستجابة لطلب تسليم المشتبه فيهما استناداً الى مجرد تحقيقات اولية وغير معلنة قامت بها دولة واحدة أو دولتان دون أن تتحقق الدولة المطلوب منها التسليم من وجود ادلة كافية للاتهام كما ان الحملات الاعلامية المكثفة والجو العدائي الذي تعرض له المشتبه فيهما والحملات المضادة للعرب عموماً وليبيا بصفة خاصة فضلاً عن تصريحات وبيانات رسمية تؤكد مسئولية المشتبه فيهما جميعها عوامل تبعد اى امل في محاكمة عادلة ونزيهة» (1)

وبالتالى تحول دون تفسير قرارات مجلس الامن بما يعنى التزام

(1) أزمة لوكربي - ملف وثائقي مايو 1994 - جامعة الدول العربية

د . ابراهيم العتاني - قوة القانون ام قانون القوة الطبعة الاولى 1992 ف

الجماهيرية بالتسليم وقبول مبدأ تسليم المشتبه فيهما قد يهدر ضمانات قانونية أساسية في مسألة حقوق الإنسان وفي المحاكمة العادلة والنزيهة فالمحاكمة التي يمكن أن تجرى في دولة أخرى هي خصم لدولة المشتبه فيهما يتوقع لها أن لا توفر الحد الأدنى من الضمانات حتى ولو قيل غير ذلك فعلاقات الأطراف المتنازعة هي علاقات مطبوعة ببعض مظاهر التوتر والعداء وتراكم مجموعة من الحملات الإعلامية وهذه العوامل والوسط الذي ستجرى فيه المحاكمة قد هيأت مناخاً غير ملائم لتطبيق العدالة وظروف لا يمكن أن توصف بأنها ودية لتأمين محاكمة عادلة ونزيهة. (1)

ان اصدار مجلس الامن للقرار رقم 748 بما تضمنه من تدابير قمعية غير عسكرية ضد ليبيا دون توافر الشروط اللازمة لاصدارها وفق احكام المادتين 49، 40 من الميثاق يعنى أن القرار غير قانوني ولا تتوقف عدم قانونية القرار 748 عند حد تخلف الشرطين اللذين وفق الميثاق وانما تستند عدم القانونية وفقاً لحكم المادة 36/3 من الميثاق ان يراعى حتمية عرضها على محكمة العدل الدولية وفقاً لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة وهذا الامر تجاهله المجلس كما ان هذا القرار بما تضمنه من عقوبات ضد ليبيا في شأن واقعة حدثت منذ اربع سنوات تقريباً تزعم الدول الغربية الثلاث نسبتها الى ليبيا يدخل في عداد الاعمال الانتقامية التي يحظرها القانون الدولي ولقد صدر عن مجلس الامن القراران رقم 731 بتاريخ 31 ايار 1992 ف والذي يطالب ليبيا بالتجاوب مع مطالب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في حادث سقوط الطائرة الامريكية عام 1988 ف حيث ان

(1) المشكلة الليبية الغربية - الناشر المركز العربي الدولي

هذه المطالبة جاءت مطلقة ، والقرار رقم 748 الذى صدر فى 31 الربيع 1992 ف استنادا للفصل السابع من الميثاق والذى يعتبر خرقاً للميثاق فى نفس الوقت والذى ينظم اختصاصات مجلس الامن قرر :

1 - وجوب امتثال الحكومة الليبية للفقرة 3 من القرار رقم 731 .

2- وقف جميع اشكال اعمال الارهاب ووقف تقديم جميع اشكال المساعدة الى المجموعات الارهابية .

3- قرر أنه اعتباراً من 5 الطير 1993 ف ستتحذ جميع الدول التدابير الواردة ادناه التى ستطبق الى ان يقرر مجلس الامن أن الحكومة الليبية قد امتثلت للفقرتين 2.1 من نفس القرار .

4- يقرر ايضاً ان تقوم جميع الدول بما يلى :

أ- عدم السماح لاية طائرة بالاقلاع من اقليمها او الهبوط فيه او التحليق فوقه اذا كانت متجهة الى اقليم ليبيا او قادمة منها مالم تكن الرحلة المعنية قد نالت على اساس وجود حاجة انسانية هامة - موافقة اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ادناه

ب- حظر القيام من جانب مواطنيها او انطلاقا من اقليمها بتزويد ليبيا بأية طائرة او قطع غيار طائرات وتوفير الخدمات الهندسية والصيانة للطائرات الليبية

5- يقرر كذلك ان تقوم جميع الدول بما يلى :

أ - حظر القيام من جانب مواطنيها او انطلاقا من اقليمها بتزويد ليبيا بأى نوع من انواع الاسلحة والمواد المتعلقة بها بما فى ذلك بيع او نقل الاسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية ومعدات الشرطة شبه العسكرية وقطع الغيار كما سبق ذكره .

ب- سحب اى من مسؤوليها او وكلائها الموجودين فى ليبيا لتقديم

مساعدات للسلطات الليبية في المشاكل العسكرية .

6- يقرر ان تقوم جميع الدول بما يلي :

أ- تخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية

ب- منع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية .

ج- اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمنع دخول او طرد المواطنين الليبيين الذين منع دخولهم الى دول اخرى او طردهم منها بسبب تورطهم في أنشطة ارامية والوقائع المدعاة التي هي سبب مشكلة النزاع الليبي الغربى فى عامى 1988 ف ، 1989 ف واذا كان هناك تهديد للسلم والامن الدوليين فرضاً فإنه يكون حيث حدوث هذه الوقائع وليس الآن بعد مرور خمس سنوات تقريباً والنظر الآن فى اية اجراءات قمعية او عقابية ضد ليبيا على فرض مسئوليتها عن هذه الوقائع وهو امر يتطلب بالضرورة تحقيقاً موضوعياً محايداً الامر الذى لم يحدث لذا فالقرار يدخل فى عداد الاعمال الانتقامية المحظورة وفق احكام القانون الدولى ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ومن ذلك تبين لنا ان مجلس الامن قد تجاوز هذا الشرط القانونى الذى يمثل ضمانة اساسية لمشروعية قرارات المجلس .

ويشير الاستاذ الدكتور / ابراهيم احمد ابراهيم فى الدراسة القانونية المقدمة للجامعة العربية فى تعليق على القرار 731 السابق اثبات مخالفته لكافة الموانئ والاعراف الدولية وعلى رأسها ميثاق الامم المتحدة ذاته بقوله : ان هذه العقوبات شديدة الوطأة وخطيرة للغاية اذا تصورنا توقيعها على دولة تهدد السلم او الامن الدوليين او تعتدى على دولة اخرى او تهدد باستعمال القوة كما فعلت الولايات المتحدة فإنه لايتصور ابداً توقيعها لاجبار دولة على مخالفة قواعد

القانون الدولي كما ان هذا يعتبر اعتداء على سيادة دولة ليبيا مما يخالف ميثاق الأمم المتحدة وفقاً للفقرة الأولى من مادته الثانية هل يعتبر التمسك باحكام القانون الدولي ورفض مخالفة قواعده جريمة تستوجب مبادرة مجلس الأمن الى التدخل لفرض عقوبات حيالها بل ويمتد الأمر لإصدار قرارات أخرى قد تصل الى حد استعمال القوة العسكرية !!

إذا كان هذا هو حال المجتمع الدولي المعاصر فلنقل على الأمن والاستقرار الدولي وعلى كافة شعوب العالم السلام .
والواقع ان قرار مجلس الأمن 748 قد جانبه الصواب بالإضافة لكل ماتقدم من حيث انه قد اهدر كافة الوسائل التي اوضحها ميثاق الأمم المتحدة لحل المنازعات الدولية .

فالمادة 33 من الميثاق توجب على اطراف اى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر ان يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوثيق والتحكيم والتسوية القضائية او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها ولاشك ان عرض النزاع على محكمة العدل الدولية يعتبر من بين هذه الوسائل السلمية التي يتم اللجوء اليها بالفعل مما كان يرتب ضرورة الانتظار لاستنفاد هذه الوسيلة قبل قيام مجلس الأمن بإصدار قرار يفرض عقوبات على احد الاطراف قبل ثبوت ادانته .

بل ان الفقرة من المادة 33 المذكورة تدعو مجلس الأمن ذاته الىحث الدول اطراف النزاع الى ان يسورا ما بينهم من المنازعات بتلك الطرق فهل حاولت الولايات المتحدة حل النزاع بكافة هذه الوسائل ؟

يبدو انها لا ترغب فى الالتجاء الى هذه الوسائل السلمية وتفضل الاساليب العسكرية نظرا لما تتمتع به من قوة عسكرية تنفرد بها فى العالم حالياً ولكن اللوم يقع فى النهاية على مجلس الامن الذى لم يبدأ بدعوة اطراف النزاع الى تسوية نزاعهم بتلك الطرق كما ينص بذلك الميثاق وفقاً للمادة 33 والمساواة باصدار قرار غير متحضر ومخالف لاحكام القانون الدولى ولميثاق الامم المتحدة ودون انتظار حتى الى حين الفصل فى النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية التى طلبت ليبيا عرض النزاع عليها، ولكن لاهياة لمن تنادى فجنون القوة اعمى تلك الدول وجعلها تعبت بحقوق الانسان ومصير الشعوب دون رادع.

المبحث الرابع

موقف محكمة العدل الدولية من القضية

تنص المادة الاولى من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية على :
« تكون محكمة العدل الدولية التى ينشئها ميثاق الامم المتحدة
الاداة القضائية الرئيسية للهيئة وتباشر وظائفها وفقاً لاحكام هذا
النظام الاساسى » والذريعة التى تتعلل بها الدول الغربية الثلاث
الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا هى عدم امتثال
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لقرار مجلس
الامم رقم 731 سنة 1992 ف .

ولكن الواقع ان الجماهيرية العظمى قد استجابت استجابة كاملة
لقرار مجلس الامن 731 لسنة 1992 ف فيما عدا تلك المشكلة
المتصلة بمطلى الولايات الامريكية وبريطانيا بتسليم الشخصين
المشتبه فيهما وهى مشكلة لاتزال دون حل بسبب الخلاف القانونى
حول الدولة التى يتعقد لها الاختصاص فى محاكمة الشخصين المشتبه
في ان لهما علاقة بحادثة سقوط طائرة «بان امريكان» فوق بلدة
لوكربي اثناء رحلتها رقم 103 وهى مسألة محسومة اصلاً بمقتضى
احكام اتفاقية مونتريال لعام 1971 ف بشأن قمع الاعمال غير
القانونية المخللة بأمن الطيران المدنى وكل من الجماهيرية العظمى
والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اطراف هذه الاتفاقية
والاتفاقية ذاتها تعقد الاختصاص فى محاكمة المشتبه فيهما

للجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى منذ البداية وهذا ما رأته ليبيا بل وباشرت تطبيقه منذ أن تلقت وثائق الاتهام الصادرة عن الدول الثلاث والتي عمت كوثائق رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن فاعلنت أنها ستتعامل مع هذه الوثائق بروح ايجابية بناءة واحالت الوثائق إلى السلطات القضائية الليبية التي عينت قاضياً للتحقيق وياشر القاضي تحقيقاً أولياً وأمر بالتحفظ على المتهمين بصورة مبدئية وخطرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بذلك وطالبا بالتعاون مع السلطات القضائية الليبية بتمكين القاضي الليبي من الاطلاع على محاضر التحقيق او تحديد موعد لمباشرة مايلزم من تحقيقات رغبة في اشاعة جو من الطمأنينة لدى الاطراف المعنية على حسن سير اجراءات التحقيق والمحاكمة وللتأكيد على توفر الحيادة والنزاهة فيما سيتم فيها عرضت ليبيا على المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة وفانسلي ساخروتشوكه عندما زارها في 1992/1/26 فامكانية ايفاد الدولتين لقضاة من عندها او ان يدعو الامين العام للأمم المتحدة قضاة من الدول المعنية فضلاً عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي لمراقبة المحاكمة عند اجراءها . (1)

ولكن السلطات الأمريكية والبريطانية رفضتا التعاون مع السلطات الليبية فتعثرت اجراءات محاكمة الشخصين المتهمين بسبب تعنت هاتين الدولتين ورفضهما تطبيق احكام اتفاقية مونتريال لعام 1971 ف بل عقدا المسألة اكثر بلجوتهما الى احكام الفصل السابع من الميثاق واصدارها انقرار 748 في 21 الربيع

أزمة لوكربي . ملف وثائقي مايو 1994 / جامعة الدول العربية .

1992 ف بفرض عقوبات غير عسكرية وهو قرار ظالم وباطل لايتفق واحكام ميثاق الامم المتحدة التى تنظم اختصاصات مجلس الامن الامر الذى اضطر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية امثالاً لاحكام اتفاقية مونتريال باعتبارها المحكمة المختصة بنظر مثل هذه القضايا المتعلقة بالمنازعات القانونية .

ان صدور هذا القرار من مجلس الامن ضد ليبيا بسبب موقفها من النزاع الليبي الغربى ينطوى على تجاوز خطير لسلطات المجلس ودوره المعهود به إليه فى حفظ السلم والامن الدوليين واذا كانت ليبيا قد طلبت من محكمة العدل الدولية وقف تنفيذ القرار 748 وهو مارفضته المحكمة بتاريخ 14/4/1992 ف على اساس انها لاتختص بوقف قرارات مجلس الامن فإنه كان ينبغى على المحكمة ان تقرر مطالبة الاطراف بعدم اتخاذ اجراءات من شأنها أن تؤثر في مواقف اى منهم من الناحية القانونية ولاشك ان تنفيذ القرار 748 ينطوى على اخلال واضح بالمركز القانونى لليبيا ويؤثر فى حقوقها ومن هنا نرى ان موقف محكمة العدل الدولية موقف ضعيف وللأسف الشديد بل واقع تحت تأثير وهيمنة الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا حيث كان من واجب المحكمة المبادرة من تلقاء نفسها لتقول كلمتها فى مثل هذه القضية التى تعد سابقة خطيرة فى تاريخ الامم المتحدة ومنظماتها التى انشئت من اجل حفظ الامن والسلم الدوليين وترسيخ مبادئ العدالة فى المجتمع الانسانى وفق الاعلان العالمى لحقوق الانسان وسيادة الدول وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ان مثل هذه القرارات تعكس وبوضوح مدى الحقد الدفين

الذى تكنه الدول الغربية الصليبية الحاقدة تجاه شعوب العالم الثالث والدول الاسلامية والعربية بصفة خاصة والامثلة كثيرة فمن فرض الوجود الصهيونى كدولة فى فلسطين العربية وابادة وتهجير شعب بكامله ، الى العدوان المتكرر على الامة العربية خلال الاعوام 48، 56، 67، إلى العدوان على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى سنة 1986 ف الى حرب الخليج الثانية ، الى حادثة لوكربي المفتعلة الى حرمان الامة العربية من التنمية البشرية والاقتصادية وتعطيل كل برامجها العلمية وحرمانها من كل وسائل العلم والمعرفة .

ان المسألة اصبحت واضحة لكل ذى بصيرة يؤمن بحق امته العربية فى العيش بكل حرية وكرامة بين الامم من أن افتعال المعارك والأحداث اصبحت منهجاً للدول الغربية وذلك لمعالجة ازماتها الاقتصادية وتوحيد شعوبها تجاه اى خطر خارجى يهدد كيان الغرب الصليبي وهذا ما نلاحظه عبر منظمة الامم المتحدة واجهزتها الرئيسية مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية تلك الاجهزة التى باتت تكيل بمكيالين فإذا ما تعلق الامر بالعدو الصهيونى كان الفيتو الأمريكى وكانت اسرائيل مسكينة ومظلومة اما اذا تعلق الامر بالشعب العربى من اجل الدفاع الشرعى وحماية حقوق ابنائه المشردين ومقدساته المندسة من قبل الصهاينة كانت الاتهامات وقرارات الادانة بالارهاب الدولي وتطبيق احكام الفصل السابع والخروج عن الشرعية الدولية التي هى شرعية امريكا .

الفصل الثالث

موقف القانون الليبي من القضية

موقف القانون الليبي من القضية

فيما يتعلق بحادثة لوكربي فإن القانون الذي يحكم هذه العلاقة هو قانون العقوبات الليبي واحكام قانون الاجراءات الجنائية وقد صدر كلا القانونين في عام 1953 ف ، يأخذ القانون الليبي بمبدأ اقليمية قانون العقوبات بشكله الخفيف اى بإضافة اختصاصه بنظر الجرائم التي يرتكبها ليبسيون في الخارج اذا لم يعاقبوا او يخلى سبيلهم خارج ليبيا وتنص المادة 493 من قانون الاجراءات الجنائية على ان «ينظم القانون الليبي قواعد تسليم الجرمين واستردادهم ما لم تنظمها الاتفاقات والعرف الدولي» ونصت المادة 493 مكرر (1) «هذه المادة وما بعدها اضيفت بتعديل صدر بها قانون في عام 1962 ف على انه «يجوز تسليم المتهمين او المحكوم عليهم متى توافرت الشروط التالية :

- 1- ان يكون الفعل المبني عليه طلب التسليم جريمة بحسب القانون الليبي وقانون الدولة المطالبة بالتسليم .
- 2- اليتعلق الطلب بليبين .

كما نصت المادة 495 على انه «لايجوز تسليم المتهم او المحكوم عليه في الخارج الا بعد الحصول على قرار بذلك من محكمة الجنائيات التي يقع بدائلرتها محل اقامة المطلوب تسليمه» .

وهكذا نرى ان القانون الليبي يحظر بشكل مطلق تسليم المواطنين وهذا الحظر لاينفرد به القانون الليبي اذا تواترت على الاخذ

1- قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي - الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية / تأليف مجموعة من الخبراء - والباحثين ص 234.

به القوانين العربية جميعاً إضافة الى القوانين الاوروبية الفرنسية
والالمانية وما حذا حذوها .

ومن الناحية العملية يقيد هذا الحظر اجراءات التسليم بمنعها
مطلقاً بالنسبة الى الليبيين وبتقييدها بأخذ اذن محكمة الجنايات
الختصة بالنسبة الى غير الليبيين وحظر تسليم المواطنين المتهمين الى
الدول الاجنبية لا يؤدى الى افلات الجانى من الملاحقة القانونية
والعقاب فقد كفل قانون العقوبات عدم افلات الليبي الذى يرتكب
جريمة فى الخارج وقضى باختصاص المحاكم الليبية بمحاكمته والحكم
عليه وذلك بنص المادة السادسة من قانون العقوبات الليبي على ان :
« كل ليبى ارتكب وهو خارج ليبيا فعلاً يعتبر جنائياً او جنحة فى
هذا القانون يعاقب بمقتضى احكامه (اى احكام قانون العقوبات) اذا
عاد الى ليبيا وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى
ارتكبه فيه » .

وهذا يعنى ان هناك شرطين لامكانية محاكمة الليبي الذى يرتكب
جريمة فى الخارج وهما :

1- ان يكون الفعل جنائياً او جنحة وفق القانون الليبي « اى
الا يكون مخالفة »

2- ان يكون الفعل مجزماً وفق قانون البلد الذى ارتكب فيه (اى
ولو كان القانون الاجنبى يعتبره مخالفة) .

3- الا يكون الفاعل قد حكم عليه نهائياً فبرئ او ادين واستوفى
عقوبته .

4- ان يكون ليبياً .

واضافة الى هذا النص العام فان احكام قانون العقوبات الليبي

تسرى على من ارتكب خارج ليبيا خيانة مخلة بأمن الدولة مما نص عليه قانون العقوبات ومن ثم فإن محاولة إجبار الدولة على تسليم متهم على نحو غير سليم يمثل اختراقاً لسيادتها ولا تملك الدولة طالبة التسليم أن تلزم الدولة المطلوب اليها أن تسير على قواعد التسليم التي تتبعها الدولة طالبة بالخالفه للقواعد التي ينص عليها قانون الدولة المطلوب اليها التسليم وخاصة مع عدم وجود اتفاقية تسليم بين الدولتين وليس في العرف الدولي ما يجيز مثل هذه الهيمنة ومفاد ذلك ان ليبيا مقيدة أولاً : بقاعدة عدم جواز تسليم المواطنين الليبيين (مادة 493 مكرر من قانون الإجراءات الجنائية) وقاعدة اختصاص القضاء الليبي لمحاكمة المواطن الليبي الذي ارتكب جريمة في الخارج اذا عاد الى ليبيا (المادة السادسة من قانون العقوبات) .

ومقيدة ثانياً : بنظام قضائي لنظر طلبات التسليم والتحقيق فيها واصدار القرار عن المحكمة المختصة في شأنها والمواد 493 الى 510 من قانون الاجراءات الجنائية الليبي » .

هذا مع العلم بأن القواعد المذكورة مقررة في الجماهيرية العربية الليبية بتشريعات صادرة فيها وسارية ومستقرة منذ مدة طويلة .

ثالثاً : وثمة اتفاقية لتسليم المجرمين اقرها مجلس جامعة الدول العربية في سنة 1952 ف ووقعتها في سنة 1953 ف كل من مصر والعراق والسعودية وسوريا ولبنان والاردن ثم انضمت اليها ليبيا في 19/5/1957 ف وصدقت عليها وتنص هذه الاتفاقية العربية في المادة السابعة منها على انه (يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم الامتناع عنه اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها على ان تتولى هي محاكمته ويستعان في هذا الشأن بالتحقيقات التي اجرتها

طالبة التسليم ، وقد قبلت ليبيا شأنها في ذلك شأن سائر الدول العربية التي وقعت هذه الاتفاقية وصدقت عليها حكم المادة السابعة المذكورة بدون اى تحفظ مما يفيد ان ليبيا والدول العربية المذكورة تعتنق قاعدة الامتناع عن تسليم الرعايا وهى القاعدة المعمول بها في دول القارة الاوربية فيما عدا المملكة المتحدة .

المبحث الأول

الاجراءات التى اتخذتها سلطات التحقيق الليبية

ما ان تلقت السلطات المختصة بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الاوراق المتعلقة بهذه الحوادث المؤسفة حتى بادرت باتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة فى اطار ماتقضى به تشريعاتها النافذة واحكام القانون الدولى ذات العلاقة .

وحيث ان الاتهامات المثارة تستدعى التحقيق واستجلاء الوقائع فقد تقرر منذ يوم الثامن عشر من شهر نوفمبر 1991 ف اتخاذ الاجراءات التالية :

اولاً : ندب قاض للتحقيق فى الوقائع المنسوبة لمواطني ليبيا . (1)
ثانياً : مناشدة كل ذى مصلحة فى فرنسا او بريطانيا او الولايات المتحدة الامريكية بمن فيهم اسر ضحايا الطائرتين المذكورتين تقديم مالىديهم من معلومات وادلة وذلك إما مباشرة لقاضى التحقيق المنتدب او عن طريق البعثات والمكاتب الشعبية العربية الليبية بالخارج .

ثالثاً : التأكيد على تقديم كافة التسهيلات والضمانات اللازمة لكل من يرغب فى الادلاء بشهادته او تقديم معلومات تساعد قاضى

لقد وردت هذه الإجراءات فى بيان صادر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل بتاريخ 18 نوفمبر 1991 ف استناداً الى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية الصادرين بتاريخ 1953/11/28 ف بشأن نظام القضاء ، ولا تختلف أحكام هذه التشريعات بالخصوص عن نظيراتها فى تشريعات الدول الغربية التى صيغت أحكام التشريعات الليبية منذ أكثر من ربع قرن على هداها .

التحقيق فى الوصول الى الحقيقة .

وإعلان الاعلان عن الاستعداد التام للتعاون مع السلطات القضائية المعنية بما يمكن من الكشف عن الحقيقة التى تهم وتشمل ذلك دعوة قضاة ومحامين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكل ذى مصلحة للمشاركة فى اعمال التحقيق كدليل على جدية الاجراءات ونزاهتها .

خامساً : تم استجواب جميع المتهمين والتحقيق معهم وفقاً لما تقضى به التشريعات النافذة كذلك طلبت من خلال القنوات السياسية المعروفة التحقيق وسماع شهادة شهود بعض العناصر فى الخارج على ان القيام بالتحقيق على الوجه الصحيح يتطلب قانوناً الاطلاع على كل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بالاحداث المشار اليها ويكون هذا الاطلاع من خلال الحصول على صور رسمية من هذه الاوراق او التمكين من الاطلاع عليها او عقد لقاء بين مختلف جهات التحقيق المعنية لبحث الامر فى نطاق القانون .

وهذا ما طالبت به الجهات القضائية الليبية المنتدبة للتحقيق من خلال مراسلات رسمية وجهت الى كل من النائب العام للمملكة المتحدة ورئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الامريكية وقاضى التحقيق الفرنسى على ان هذه الطلبات لم تلق حتى هذه اللحظة اية استجابة .

سادساً : لقد ملكت الجهات القضائية الليبية الطريق الذى رسمته القوانين والاتفاقات الدولية واهابت الجماهيرية العربية الليبية منذ احوال الاوراق اليها بالجهات القضائية المعنية ان تكون سنداً لسلطات التحقيق الليبية للوصول الى الحقيقة الكاملة كذلك دعت

كل الاطراف ذات العلاقة للتعاون فى التحقيق الجارى لاثبات نزاهة
التحقيقات وسلامة الاجراءات .
ان فى احترام القانون وحده ونزاهة وحيادة واستقلال السلطات
القضائية ما يؤمن اظهار الحقيقة واقرار العدالة ، ولكن وللأسف
الشديد مازالت الدول الغربية ترفض التعامل مع السلطات القضائية
الليبية وتصر على عنادها وخطورتها ضاربة بذلك عرض الحائط كل
المعاهدات والمواثيق الدولية التى قامت على اساسها منظمة الامم
المتحدة والتى تدعى كذباً وبهتاناً انها تستند اليها فيما يسمى
بالشرعية الدولية .

المبحث الثالث

المبادرات الليبية لحل المشكلة

بالرغم من العناد الذى ابدته الدول الغربية وبالرغم من قناعة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من عدالة قضيتها فى تمسكها بتطبيق قانونها الوطنى ومبادئ القانون الدولى ولكى تعزى هذه الدول وتكشف كذبها وزيفها للرأى العام العالمى قامت بالاعلان عن المبادرات التالية لحل المشكلة مع الدول الغربية الثلاث امريكا وبريطانيا وفرنسا وهى على النحو التالى :

أولاً : قبول التحقيق الدولى . (١)

ثانياً : قبول الرجوع بحكمة العدل الدولية الجهة المختصة بالتحقيق
ثالثاً : مبادرة الاخ العقيد معمر القذافى قائد ثورة الفاتح العظيم بالذهاب لمقر الامم المتحدة لحل النزاع .
رابعاً : محاكمة المتهمين فى اية دولة ليست طرفاً فى النزاع ويتوفر فيها محاكمة عادلة ونزيهة .

خامساً : محاكمة المتهمين بمحكمة العدل الدولية من قبل قضاة اسكتلنديين

سادساً : قبول قضاة من امريكا وبريطانيا او أن يدعو الامين العام قضاة من الدول المعنية فضلاً عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى لمراقبة المحاكمة بالجماهيرية

أزمة لوكربي . ملف وثائق / الما . ١٩٩٤ ف . جامعة الدول العربية .

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

وبالرغم من كل هذه المبادرات إلا ان الدول الغربية الثلاث مازالت
تصر على تسليم المتهمين ومحاكمتهم فى امريكا او بريطانيا الامر
الذى يتعارض مع كل الاعراف والمواثيق الدولية التى تقرر عدم امكانية
أن يكون الخصم هو الحكم وتقضى ببراءة المتهم حتى تثبت ادانته
ووجوب محاكمة عادلة ونزيهة لإصدار الاحكام مسبقاً كما فعلت
الدول الغربية فى سابقة خطيرة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً .

المبحث الثالث

الحل العملي للمشكلة الليبية الغربية (قضية لوكربي)

من خلال عرضنا السابق للمشكلة من جوانبها السياسية والقانونية يتضح لنا أن القضية لا تكمن في حادثتي الطائرتين الأمريكية والفرنسية ولكن القضية ذات ابعاد سياسية ولا تستند الى أى منطق قانوني يسندها وانما تستهدف بالدرجة الاولى الثورة فى ليبيا والنظام الجماهيرى القائم عليها ولذلك تتذرع بأساليب وحجج واهية لم تستطع اظهارها للرأى العام العالمى حتى الآن وهذا ماأكدته تلك القرارات الاتجمالية الصادرة عن مجلس الامن وخاصة قرارى 731، 748 والتي تستند الى غطرسة القوة وعجرفة الاستعمار الجديد من خلال استعراضها للاساطيل والبارجات الحربية فى البحر المتوسط قبالة الشواطئ الليبية والتهديد بالضرب من حين الى آخر وخلق الذرائع المتعددة للتدخل فى شؤون الآخرين وفرض وجهات النظر من خلال العواصم الغربية على دول المنطقة العربية وينظرة سريعة الي تاريخ الاستعمار فى الوطن العربى وخلق الذرائع والحجج الواهية لاحتلال الوطن العربى يمكن استعراض النقاط التالية حتى لاتنطلى علينا ألاعيب الدول الاستعمارية الكبرى من جديد وهى :-

- 1- احتلت فرنسا الجزائر عام 1831 ف بحجة ان «باى الجزائر» ضرب القمصل الفرنسى بمروحة يدوية على وجهه وهو ما يعد اهانة لفرنسا دام الاحتلال على اثرها 130 سنة وراح ضحيتها مليون

ونصف شهيد ناهيك عن الخسائر المادية الاخرى . (1)

2- احتلت بريطانيا مصر بحجة بناء «طابية الاسكندرية» وهو ماعدته بريطانيا تهديداً خطيراً لمصالحها وخاصة تجارتها مع الهند الشرقية . (2)

3- احتلال ايطاليا لليبيا بحجة تطويرها وجلب الحضارة اليها وكان نتيجةها احتلال دام ثلاثين عاماً نصبت فيه المشانق واقامت فيه المعتقلات الجماعية للأسر الليبية من الشيوخ والاطفال والنساء وزرع 15 مليون لغم من الالغام المضادة للأفراد والآليات ومازالت تعرقل التنمية فى ليبيا حتى يومنا هذا ولقد راح ضحيتها مليون شهيد بدون اى ذنب اقترفوه .

4- هاجمت الطائرات الامريكية سنة 1986 ف مدينتى طرابلس وبنغازى وبيت الاخ قائد الثورة بحجة تفجير «ملهى ليلى» فى برلين مات فيه جندى امريكى وراح ضحيته 400 اربع مائة شهيد ليبي من المدنيين وهى التهمة التى اكد رئيس جهاز المخابرات فى المانيا الشرقية السابق ان ليبيا منها براء وانها كانت من تنفيذ مجموعة تنتمى الى منظمة الالوية الحمراء .

5- فى سنتى 1988 ف ، 1989 ف وجد مبرر جديد للعدوان علي ليبيا وكان الاتهام بصنع الأسلحة الكيماوية فى الرابطة وبالرغم من النفى الليبي فإنه ليس هناك مانع قانونى يحظر على الدول صنع الاسلحة الكيماوية فيبروتوكول عام 1925 ف الذى لم تصدق عليه الولايات المتحدة الامريكية عام 1975 ف بعد ليبيا بست سنوات يحظر فقط استخدام هذه الاسلحة وليس حيازتها او صنعها كما ان

(1) - المرجع - السجل القومى الواحد والعشرين .

(2) - «طابية» سد ترابى تم بناؤه بمحاذاة الساحل على البحر الأبيض المتوسط كتحصين .

الثابت ان الولايات المتحدة لم تكن تصنعها فقط بل كانت تستعملها في فيتنام .

6- وفي سنة 1996م وبعد فشل الادعاء السابق بشأن مصنع الرابطة تدعى الولايات المتحدة الامريكية مجدداً بوجود مصنع جديد للأسلحة الكيماوية في «ترهونة» وذلك علي لسان وزير دفاعها «وليم بيرى» ويهدد مجدداً بضرب ليبيا بالطريقة التي تراها وفي الوقت المناسب وغض النظر عن مصنع ديمونه للقنابل الذرية والذي يشهد العالم اجمع بخطرته على الامة العربية والعالم اجمع والذي اعلن الصهانية انفسهم وجود تسرب نووى منه ويتهمون ليبيا بتصنيع الاسلحة الكيماوية والمكان الذي يتكلمون عنه هو عبارة عن مجرى للنهر الصناعي العظيم ولقد اعلنت ليبيا استعدادها لقبول لجنة تفتيش دولية لزيارة المكان المشار اليه وذلك بشروط تطرحها ليبيا بعد زيارة لجنة التفتيش الدولية . (1)

تلك امثلة عديدة ومتعددة بالنسبة للوطن العربي وقضية خلق الحجج والذرائع مسألة سهلة وميسرة للغرب وتلقى قبولاً واحساناً من خلال وسائل الاعلام الغربية الضخمة التي تمتلك وسائل الدعاية والترويج لها وخير مثال على ذلك مانلاحظه من ذبح وتقتيل جماعى في جنوب لبنان بحجة ضرب حزب الله الذى لا ذنب له سوى انه يدافع عن ارضه المحتلة من قبل الصهانية دفاعاً عن حرماته ومقدساته يتهم بالارهاب ويقتل الابرياء امام الرأى العام العالمى ولا احد يحرك ساكناً لا مجلس الامن ولا الامم المتحدة ويعتقل الشعب الفلسطينى في معتقلات جماعية وكان الانسان العربى لاقية له والانسان

(1) - لقاء صحفى مع الأخ المفيد معمر القذافى قائد ثورة الفاتح العظيم أجبرته معه وكالات الأنباء.

العالمية - المصدر صحيفة العربى / السنة الثامنة / العدد 158 بتاريخ الاثنين 22 اكتوبر 1986.

الغربي واليهودي بالذات هو انسان من كوكب آخر والدم العربي لاقيمة له اما الدم اليهودي غال وله ثمن وهكذا اذا ماتعلق الامر بموت يهودى تعقد المؤتمرات الدولية وتصدر قرارات مجلس الامن بالادانة بالارهاب اما اذا تعلق الامر بموت عربى فلا احد رآى ولا احد سمع وكأن الدم العربى لاقيمة له دم رخيص ومباح اهداره واذا صدرت قرارات عن مجلس الامن فإنها تصدر قرارات هشة وفضفاضة لاقيمة لها ولا تخرج عن صيغة تدعو الاطراف المتنازعة الى ضبط النفس والاستمرار فى مسيرة السلام الذى نهايته الاستسلام للعدو الصهيونى والتفريط فى الارض والعرض ومن هنا يبرز الحل القومى لهذه القضية وغيرها من القضايا العربية المعلقة والتى تستغيث من الله الرحمة بعد ان قست قلوب اهل الارض .

ان من ينتظر الحل من الغرب فى هذه القضية كمن ينتظر الإنجاب بعد عقم طويل والذى يبحث عن حل لهذه القضية فان الحل لن يأتى من خارج الوطن العربى الحل من داخله فالاسير لايفك إسرته الا اهله وهكذا درجت الدول على ذلك منذ القدم حتى ترسخت كقاعدة عرفية فى القانون الدولى ومحاصرة الشعب اللبى كمحاصرة المشركين لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بشعاب مكة وكتابتهم لصحيفة المشركين بالمقاطعة التى علقت على جدران الكعبة ولنا فى رسول الله القدوة الحسنة حيث نهض نفر من قريش واخذتهم الحمية والغيرة فمزقوا تلك الصحيفة وتصدوا بقوة لابى جهل ومن معه من الكفار وصفعوه على وجهه واعلنوا تمزيق الصحيفة والغاء المقاطعة وكان ذلك فاتحة خير على الإسلام والمسلمين فنحن اليوم بحاجة الى مثل هذا الموقف الشجاع وذلك على النحو التالى :

أولاً: قيام أحد القادة العرب بالركوب فى طائرته الخاصة والذهاب الى ليبيا لفك الحصار .

ثانياً : الدعوة لعقد قمة عربية يناقش فيها قضية الحصار ومطالبة الغرب بتقديم ادلة قانونية يثبت فيها تورط المتهمين الليبيين فى حادثة الطائرتين وتبنى الجامعة العربية محاكمتهم محاكمة علنية عادلة وبحضور مندوبين من قضاة تلك الدول والا اصبحوا فى حل من تلك القرارات الصادرة عن مجلس الامن .

ثالثاً : قرار عربى من خلال جامعة الدول العربية برفع الحصار عن ليبيا وفتح مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية لديها والسماح لطائراتها بالذهاب والعودة بعد فشل هذه الدول فى تقديم اى دليل على تورط الليبيين المتهمين فى القضية .

رابعاً : استخدام سلاح النفط كما حدث فى حرب أكتوبر 1973 ف والضغط على الغرب باحترام الامة العربية ومعاملتها كبقية الامم التى تحظى بكل احترام وتقدير فى المعاملات الدولية .

خامساً : قفل الاجواء العربية امام الطيران الغربى والمعاملة بالمثل حتى يتم رفع الحصار .

سادساً : مقاطعة السلع والبضائع الغربية للضغط على صانعى القرار برفع الحصار على شعب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

الخاتمة

انه من خلال استعراضنا لقضية لوكربي وكيفية تداعى الاحداث الدولية نستطيع ان نقول ان اللعبة السياسية اقتضت ان تكون هذه القضية مثلها مثل قميص عثمان كما يقال في المثل العربي تلبس لمن يدفع به القدر ان يكون كبش فداء في ظل المصالح الدولية المتعارضة والمتضاربة ايضاً .

ففى الامس القريب تم توجيه الاتهام لكل من ايران وسوريا ومنظمات فلسطينية فى شأن تفجير البان امريكان واليوم تتهم ليبيا وربما غدا يوجه الاتهام الى دولة اخرى .

فمن يدري ؟ ذلك لالشي الا لان المصالح الغربية ومصالح الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الاولى تتطلب ذلك ولكن ما يهمنى فى هذه القضية والدراسة المتعلقة بها هو أن الدول الاستعمارية الكبرى ليس لها اصدقاء بل لها مصالح ومناطق نفوذ . . فكل ما يتعارض مع مصالحها يوصف بالارهاب وتلقف له التهم وما اسهلها على مثل هذه الدول التى باتت تمارس ارهاب الدولة المنظم من خلال المنظمات الدولية باسم الشرعية الدولية لانها لم تعد هناك قاعدة اخلاقية او مبدأ مجرد يحتكم اليه .

فالشرعية الدولية هى شرعية القوة والمنظمات الدولية التى كنا بالامس القريب نعتبرها منظمات محايدة وانها قامت لكى تحمى

الامن والسلم الدوليين اصبحت اداة في يد القطب الواحد واصبحنا امام الحكومة العالمية وباليتمها قامت على اسس من العدل والمساواة ولكنها قامت على اساس التفرقة العنصرية وتقسيم العالم الى شمال وجنوب بل عالم متقدم وعالم متخلف ورفاهية العالم المتقدم قائمة على تعاسة العالم المتخلف

وهكذا يؤكدون لأجيالهم القادمة ان سعادتهم تكمن في تعاستنا ان مثل هذه التصرفات كفيلة بان تعطينا الدروس المستفادة لكي نتجه الى واقعتنا ونصلح من حالنا فنحن نملك الامكانيات والقدرات البشرية والعلمية والثروات الطائلة ولكن الذي ينقصنا هو توحيد كلمتنا واصلاح بيتنا العربي من الداخل فلولا تفرقنا لما طمع فينا اعداؤنا وعلينا ان نتخلص من انانيتنا القاتلة كعرب ونرفع شعار ثروة العرب للعرب ووطن عربي واحد بدون حدود ولاندع اليأس بتملكنا فلاحياة مع اليأس ولايأس مع الحياة

فهناك تجارب تصنع كل يوم من حولنا ففي الامس القريب انهار جدار برلين العتيق وتوحدت المانيا بعد اربعين سنة من الاحتلال والعزلة التامة وها هي الوحدة الاوروبية قد بدأت تأخذ طريقها بين شعوب وام لايجمع بينها سوى الموقع الجغرافي الذي يجمع بينها والذي توجد فيه كثير من الموانع الطبيعية اما عن العرب فلا توجد اية موانع فالاصل واحد والدم واحد واللغة واحدة والتاريخ واحد والدين واحد فما علينا الا ان نجمع كلمتنا ونوحد صفوفنا ونعقد العزم

للمضى فى طريق الوحدة والتحرر لملء الفراغ الذى من حولنا ونقطع
الطريق على اعدائنا حتي يعرف الآخرون قدرنا .

والله والى التوفيق

مع فائق الشكر والتقدير والاحترام لاستاذنا الكبير الدكتور
ابراهيم احمد ابراهيم استاذ القانون الدولى الخاص بجامعة عين
شمس ومعهد الدراسات العربية .



القاهرة :

١٩٩٦ م ١٩٩٦

٢١ مايو ١٩٩٦ م

ملحق

ميثاق مونتريال ضد التخريب

1971

ميثاق كبح الأعمال غير المشروعة

ضد أمن الطيران المدني

ميثاق كبح الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدني

إن الدول الأطراف في هذا الميثاق إيماناً منها بأن الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدني تهدد سلامة الأشخاص والممتلكات ، وتؤثر بشكل خطير في سير العمليات الجوية ، وتزعزع ثقة شعوب العالم في سلامة الطيران المدني .
واقترعاً منها بأن حدوث مثل هذه الأعمال يشكل حاجساً مهماً .
وإيماناً منها بأنه من أجل ردع مثل هذه الأعمال ، فإن هناك حاجة ماسة إلى توفير التدابير الناجعة لمعاقبة المعتدين .
قد اتفقت على ما يلي :

مادة (1)

- أ- يعتبر الشخص مرتكباً للجرم إذا هو بشكل غير مشروع ومتعمداً :
 - أ- قام بعمل عدواني ضد شخص ما على متن طائرة في حالة طيران إذا كان عمله ذلك يتضمن احتمال تعريض سلامة الطائرة للخطر أو :
 - ب- قام بتدمير طائرة في الخدمة أو سبب لها ضرراً أدى إلى تعطيلها عن الطيران أو تضمن احتمال تعريض سلامتها للخطر إبان رحلتها . أو :
 - ج- قام بوضع أو تسبب في وضع -بأية طريقة كانت - أي أداة أو مادة من شأنها أن تؤدي إلى تدمير الطائرة أو تسبب بها خللاً يعطلها

عن الطيران أو يحدث بها ضرراً قد يؤدي إلى تعريض سلامتها للخطر وهي في حالة طيران . أو :

د- دمر أو أفسد تجهيزات الملاحة الجوية أو تدخل في سير تشغيلها ، إذا احتمل في مثل هذه الأعمال تعريض سلامة الطائرة للخطر وهي في حالة طيران . أو :

هـ- قام بالادلاء بمعلومات يعرف أنها مزيفة وبذلك يعرض سلامة الطائرة للخطر وهي في حالة طيران . أو :

2- يعتبر الشخص مرتكباً لجرم إذا هو :

أ- حاول ارتكاب أي من الأعمال المذكورة في فقرة (1) من هذه المادة . أو :

ب- إذا كان شريكاً لشخص ارتكب أو حاول ارتكاب أي من هذه الأعمال .

مادة (2)

طبقاً لأهداف هذا الميثاق :

1- تعتبر الطائرة في حالة طيران في أي وقت منذ لحظة إغلاق كل أبوابها الخارجية بعد صعود الركاب وحتى لحظة فتح هذه الأبواب بغرض النزول . وفي حالات الهبوط الاضطرابي ، تعتبر الرحلة مستمرة إلى أن تتولى السلطات المختصة مسؤولية الطائرة ومسؤولية الركاب والممتلكات فيها .

ب- تعتبر الطائرة في حالة خدمة منذ بداية استعدادات مقبل الطيران التي يقوم بها طاقم الصيانة الأرضي أو طاقم الطائرة في أية رحلة معينة وحتى انقضاء 24 ساعة بعد أي هبوط . وتمتد فترة الخدمة على أية حال لتشمل طول المدة التي تكون فيها الطائرة في رحلة

طيران كما هو معرف في فقرة (أ) من هذه المادة .

مادة (3)

كل دولة طرف في هذا الميثاق تتعهد بأن تجعل الجرائم المذكورة في مادة (1) أعمالاً تستحق أقصى العقوبات .

مادة (4)

1- لا ينطبق هذا الميثاق على أية طائرة تستخدم في الخدمات العسكرية أو الجمركية أو البوليسية .

2- وفي الحالات المعنية في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) و(د) من فقرة (1) مادة (1) ، يسرى هذا الميثاق بغض النظر عما إذا كانت الطائرة تستخدم في رحلات محلية أو دولية . إلا إذا :

1- كان مكان الاقلاع أو الهبوط الفعلي أو المقصود خارج أراضي الدولة المسجلة لديها الطائرة المعنية .

ب- ارتكب العمل في أراض خارج أراضي الدولة المسجلة لديها الطائرة .

3- وبغض النظر عن فقرة (2) من هذه المادة في الحالات في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) و(د) من فقرة (1) مادة (1) ، يسرى هذا الميثاق على الجاني أو الجاني المزعوم إذا تم العثور عليه في أرض غير أرض الدولة المسجلة لديها الطائرة المعنية .

4- فيما يتعلق بالدول المعنية في مادة (9) وفي الحالات المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) و(د) من فقرة (أ) مادة (1) ، لايسرى هذا الميثاق إذا كانت الأمكنة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (2) من هذه المادة واقعة ضمن أراضي نفس الدولة حيث تكون تلك الدولة واحدة من تلك المشار إليها في المادة

(9) إلا إذا كان الجرم قد ارتكب أو عثر على الجاني أو الجاني المزعوم في أراضي دولة غير تلك الدولة

5- في الحالات المعنية في الفقرة الفرعية (د) من المادة (1) يسرى هذا الميثاق فقط إذا كانت تسهيلات الملاحة الجوية تستخدم في الملاحة الجوية الدولية .

6- تسري أحكام الفقرات 2، 3، 4، 5 من هذه المادة على الحالات المعنية في فقرة 2 من المادة (1) .

مادة (5)

1- كل دولة طرف في الميثاق ستتخذ التدابير الضرورية لتحديد صلاحياتها التشريعية حيال الأعمال المجرمة في الحالات الآتية :

أ- عندما يرتكب الجرم في أراضي تلك الدولة .

ب- عندما يرتكب الجرم ضد أو على متن طائرة مسجلة لتلك الدولة .

ج- عندما تهبط الطائرة المرتكب ضدها الجرم على أرضها ويكون الفاعل المزعوم لا يزال على متن الطائرة .

د- عندما يرتكب الجرم ضد أو على طائرة مؤجرة من غير طاقم إلى مؤجر يكون عنوانه مكان عمله الرئيسي ، أو إذا لم يكن له عنوان عمل ، يكون مكان إقامته في تلك الدولة .

2- كل دولة طرف في الميثاق عليها كذلك أن تتخذ التدابير الضرورية لتحديد صلاحياتها التشريعية حيال الأعمال المجرمة المشار إليها في مادة (1) فقرة (1) ، (أ) و(ب) و(ج) . ومادة (1) فقرة (2) ما دامت تلك الفقرة تخص تلك الأعمال وفي حالة ما إذا كان الفاعل المزعوم موجوداً على أرضها ولا تنوي تسليمه وفقاً للمادة

(8) إلى أي دولة مشار إليها في فقرة (1) من هذه المادة .
3- لا يستثنى هذا الميثاق أية صلاحيات جنائية سارية المفعول وفقاً
للقانون الوطني .

مادة (6)

1- إذا اقتنعت بأن الظروف تستدعي ذلك فإن أي دولة طرف في
الميثاق يكون الجاني أو الجاني المزعوم موجوداً على أرضها يمكنها أن
تلقى عليه القبض أو تتخذ أية إجراءات أخرى لضمان تواجده .
ويكون الحجز القضائي والتدابير الأخرى وفقاً لقانون تلك الدولة
غير أن هذا لا يستمر إلا لفترة ضرورية لتمكين أية إجراءات جنائية
أو إجراءات تبادل المجرمين من الاستكمال .

2- مثل هذه الدولة ينبغي أن تبدأ فوراً في التحقيقات الأولية في
الوقائع .

3- أي شخص تحت الحجز القضائي تمسكاً مع فقرة (1) من هذه
المادة ينبغي أن يساعد في الاتصال فوراً بأقرب جهة ممثلة للدولة التي
هو أحد مواطنيها .

4- عندما تضع أية دولة شخصاً تحت الحجز القضائي فعليها أن
تخطر فوراً الدول المشار إليها في مادة (5) فقرة (1) وكذلك الدولة
التي ينتمي إليها الشخص المحجوز وإذا رأت ذلك ضرورياً أي دول
يهمها الأمر بأن مثل هذا الشخص موجود تحت الحجز القضائي
وبالظروف التي استدعت حجزه ، والدولة التي تقوم بالتحقيقات
الأولية المعنية في فقرة (2) من هذه المادة ينبغي أن تقوم فوراً بتقديم
تقرير إلى الدول المذكورة وإعلان رغبتها في استخدام صلاحياتها
التشريعية .

مادة (7)

إن الدولة الطرف في الميثاق والتي يعثر في أرضها على الجاني المزعوم - إذا لم تبادر بتسليمه - تكون ملزمة - وبدون استثناء على الإطلاق وسواء ارتكب الجرم في أرضها أم لا - بأن تحيل القضية إلى سلطاتها المختصة بغرض المحاكمة . وتتخذ هذه السلطات قرارها بنفس الطريقة كما في الجرائم العادية ذات الطبيعة الخطيرة وفقاً لقانون تلك الدولة .

مادة (8)

1- تعتبر الجرائم ضمن الجرائم المؤدية إلى تبادل المجرمين حيث توجد اتفاقية تبادل بين الدول الأطراف في الميثاق . وتتعهد الدول الأطراف بإدخال مثل هذه الجرائم في نطاق أي اتفاقيات تبادل تتم بينها .

2- إذا كانت الدول الطرف في الميثاق تعتبر تبادل المجرمين مشروطاً بوجود اتفاقية تبادل وتلقت طلباً لتسليم الجاني من دولة أخرى طرف في الميثاق ليس معها اتفاقية تبادل فإنه بإمكانها - وفقاً لاختيارها - أن تعتبر هذا الميثاق أساساً قانونياً لتسليم الجناة في مثل هذه الجرائم . وتخضع عملية التسليم للشروط الأخرى كما تملئها قوانين البلد المطلوب منه التسليم .

3- الدول الأطراف في الميثاق ، والتي لا تعتبر التبادل مشروطاً بوجود اتفاقية ينبغي أن تنظر إلى مثل هذه الجرائم على أنها جرائم تستدعي التبادل فيما بينها مع خضوعها لقانون الدولة المطلوب منها التسليم .

4- يتم التعامل مع كل جرم - بغرض تبادل المجرمين بين الدول

الأطراف وكأنه جرم ارتكب ليس فقط في المكان الذي تم فيه بل كذلك في أراضي الدول المطلوب منها اثبات صلاحياتها التشريعية وفقاً للمادة (5) فقرة (أ) و(ب) و(ج) و(د)

مادة (9)

الدول الأطراف التي تؤسس منظمات عاملة مشتركة للنقل الجوي أو وكالات دولية عاملة تشغل طائرات خاضعة للتسجيل المشترك أو الدولي ، عليها بالوسائل المناسبة أن تحدد لكل طائرة الدولة المختصة من بينها ممن سيكون لها الصلاحية التشريعية وإخطار منظمة الطيران المدني الدولي بذلك والتي ستقوم بدورها بتبليغ هذا الاخطار إلى جميع الدول الأطراف في هذا الميثاق .

مادة (10)

1- تسعى الدول الأطراف في الميثاق - وفقاً للقانونين الدولي والوطني - إلى اتخاذ كافة الخطوات العملية بغرض منع حدوث الجرائم المشار إليها في مادة (1) .

2- عندما يتسبب ارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها في مادة (1) في تأخير رحلة جوية أو في قطعها ، فعلى أي دولة طرف في الميثاق تتواجد فيها الطائرة المعنية أو ركابها أو طاقمها تسهيل استمرار رحلة الركاب والطاقم بأسرع ما يمكن وعليها أيضاً بدون تأخير ارجاع الطائرة وحمولتها إلى الجهات القانونية التي تمتلكها .

مادة (11)

1- تقدم الدول الأطراف في الميثاق إلى بعضها بعضاً أقصى امكانات المساعدة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية ضد الفاعلين ، ويسري قانون الدولة المطلوب منها المساعدة على كل الحالات .

2- لا تؤثر بنود الفقرة (1) من هذه المادة في الالتزامات الأخرى تحت أية اتفاقية ثنائية أو جماعية مما يحكم أو سيحكم كلياً أو جزئياً التعاون المشترك حول المسائل الجنائية .

مادة (12)

إن أي دولة طرف في الميثاق ممن تملك المبرر للاعتقاد بأن جرمًا ما من الجرائم المذكورة في مادة (1) سيتم ارتكابه تكون ملتزمة ، وفقاً لقانونها الوطني ، بتوفير أي معلومات في حوزتها بهذا الشأن إلى الدول التي ترى أنها ضمن الدول المشار إليها في مادة (5) فقرة (1) .

مادة (13)

تقوم كل دولة طرف في الميثاق وفقاً لقانونها الوطني برفع تقرير إلى منظمة مجلس الطيران المدني الدولي بأسرع وقت ممكن حول أية معلومات في حوزتها بخصوص :
1- ظروف الجرم .

ب- الإجراءات المتخذة تمثيلاً مع مادة (10) فقرة (2) .
ج- التدابير المتخذة بخصوص الجاني أو الجاني المزعوم وخاصة نتائج أية إجراءات للتبادل أو أية إجراءات قانونية أخرى .

مادة (14)

1- إن أي نزاع يقوم بين اثنين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الميثاق والذي يتعذر حله من خلال المفاوضات - وبناء على طلب أحد الأطراف - ينبغي أن يحال إلى التحكيم .
وإذا لم يتوصل الأطراف إلى اتفاق بعد ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التحكيم حول الإجراءات التنظيمية للتحكيم ، فإن أيًا من هذه الأطراف له الحق في أن يحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب

يتماشى مع لائحة هذه المحكمة .

2- يحق لكل دولة إبان التوقيع أو المصادقة على هذا الميثاق أو الإضافة إليه ، أن تعلن بأنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة السابقة ، وتكون الدول الأطراف الأخرى غير ملزمة بالفقرة السابقة تجاه الدولة التي أبدت مثل هذا التحفظ .

3- إن أي دولة طرف بعد ابدائها للتحفظ حول الفقرة السابقة يمكنها في أي وقت سحب هذا التحفظ وذلك بإخطار الحكومات المعنية .

مادة (15)

1- سيكون هذا الميثاق مفتوحاً للتوقيع في مونتريال 23 الفاع 1971 من قبل الدول المشاركة في المؤتمر الدولي حول القانون الجوي المعقود في مونتريال من 8 إلى 23 الفاع 1971 ف (و المشار إليه من هنا فصاعداً باسم مؤتمر مونتريال) . وبعد 10 أكتوبر 1971 ف سيكون هذا الميثاق مفتوحاً للتوقيع لكل الدول في موسكو ولندن وواشنطن . وأية دولة لاتوقع على هذا الميثاق قبل دخوله حيز التنفيذ طبقاً للفقرة 3 من هذه المادة يمكنها أن تنضم إليه في أي وقت .

2- سيكون هذا الاتفاق في موضع التصديق من قبل الدول الموقعة وستودع سندات التصديق وسندات الانضمام لدى حكومات كل من الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية .

3- سيكون هذا الميثاق ساري المفعول بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع سندات التصديق من قبل عشرة دول موقعة على هذا الميثاق ممن شاركت في مؤتمر مونتريال .

4- وبالنسبة للدول الأخرى يكون هذا الميثاق ساري المفعول بتاريخ سريان مفعول هذا الميثاق وفقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة أو بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع سندات التصديق أو الانضمام ، أي التاريخين أبعد .

5- على الدول المودع لديها المستندات أن تخطر فوراً كل الدول الموقعة والانضمام بتاريخ كل توقيع ، وتاريخ إيداع كل سند للتصديق أو الانضمام وتاريخ سريان مفعول الميثاق وغير ذلك من الملاحظات .

6- وحالما يدخل هذا الميثاق حيز المفعول سيتم تسجيله من قبل الدول المودع لديها المستندات طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة وطبقاً للمادة 83 من الميثاق الدولي الخاص بالطيران المدني (شيكاغو 1944) .

مادة (16)

1- يحق لأي من الدول الأطراف في الميثاق التنصل من هذا الميثاق بواسطة إخطار مكتوب يقدم إلى الحكومات المودع لديها المستندات .

2- يصبح التنصل ساري المفعول بعد ستة أشهر من تاريخ استلام الاخطار من قبل الحكومات المودع لديها المستندات .

ومن ثم يشهد الموقعون أدناه من المبعوثين ذوي الصلاحيات المطلقة أنهم بتحويل كامل من حكوماتهم قد وقعوا هذا الميثاق .

حرر في مونتريال في اليوم الثالث والعشرين من الفاتح سنة ألف وتسعمائة واحد وسبعين في ثلاث نسخ أصلية كتب كل منها في أربعة نصوص أصلية بالانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية .

المراجع

- 1- حادثة لوكربي وثائق وتحليلات - الناشر مركز دراسات العالم الاسلامي
- 2- العلاقات الليبية الامريكية خلال الفترة من 1940 - 1992 ف د : السيد عوض عثمان - الناشر مركز الحضارة العربية
- 3- قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي - الابعاد السياسية والاستراتيجية القانونية - تأليف مجموعة من الخبراء والباحثين - الناشر مركز دراسات العالم الاسلامي سنة 1992 ف .
- 4- دراسة قانونية حول حادثة لوكربي مقدمة للجامعة العربية - د. ابراهيم احمد ابراهيم .
- 5- العمليات الامريكية القذرة من بيروت الى لوكربي - تأليف دونالد جوادير وليتر كولمان رقم الايداع بدار الكتاب 3528 - 1994 ف
- 6- ميثاق الامم المتحدة - دار الشعب القاهرة الفاغ 1981 ف .
- 7- حادث الطائرة الامريكية في ضوء القانون الدولي - المشكلة الليبية العربية قوة القانون ام قانون القوة د ابراهيم محمد العناني الطبعة الاولى عام 1992 ف - الناشر المركز العربي الدولي .
- 8- ملف وثائقي الامانة العامة للإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية جامعة الدول العربية - ازمة لوكربي وثائق الماء 1994 ف .
- 9- ميثاق مونتريال ضد التخريب 1971 ف .

جمع وتنفيذ

إدارة التجهيز والطبع بالمؤسسة العامة للصحافة

هذا الكتاب

لقد تحولت قضية لوكربي من مشكلة إلى أسلوب في حل المشكلات الدولية .. حيث تقلبت قوة القانون والمنطق على قانون القوة ومنطق التعتت .

وكان هذا الانتصار الكبير يحتاج إلى رجل كبير هو القائد معمر القذافي الذي استطاع ان يحسم صراع الارادات لصالح الجماهيرية العظمى ويجبر الآخرين للقبول بشروطها ودفعاتها .

وقبل انجاز الانتصار الكبير يأتي هذا الكتاب الذي يعتبر دراسة قانونية حول قضية لوكربي .

الدراسة تتعلق بالشقين القانوني والسياسي ويرى الكاتب ان القضية هي مجرد قضية جنائية جرت محاولة تسييسها بحيث تصبح قضية سياسية .

يتناول هذا الكتاب الموقف للقانون الدولي والقانون وموقف محكمة العدل ومجلس الأمن .

الكتاب جدير بالاطلاع القضية في أحد أطراف القانون.

